مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير

تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير

صالح بن حسين العايد

صالح بن سليمان العمير

عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير

سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية

ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣

Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣

الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٣

• رسالة القضاء بين سيبويه والكسائي أو الفراء في المسألة الزنبورية المقرونة بالشهادة الزُّورية

حياة قارة ٧

• العربية لغة النون

محمد سعيد صالح الغامدي ٣١

• التعدد المرفوض في تحليل أبي حيان النحوي

محمود حسن الجاسم ١٠٣

• نظرات في كتاب المجرد لكراع النمل

محمد أجمل أيوب الإصلاحي ١٤٣

• ضعف اللغة العربية الفصحى بين تعدد الأسباب وقصور مناهج البحث علمياً

خيرية إبراهيم السقاف ١٨٩

المجلد السابع - العدد الثاني - ربيع الآخر - جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ / مايو - يوليه ٢٠٠٥م

العربية لغـــة النــــون

محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

(١)

لغة الضاد أم لغة النون؟:

درج على ألسنة الناس منذ قرونٍ الإشارةُ إلى اللغة العربية على أنها لغة الضاد؛ تمييزًا لها عن غيرها من اللغات التي يُعتقد أنها كافةً لا تحوي هذا الصوت. فمعيارُ إطلاق اللقب الذي يميزها عن غيرها إذًا هو انفرادُها بتأدية صوتٍ معيَّنٍ لا تؤديه سائرُ اللغات، هو الضاد. غير أنَّ اللافت أنَّ حرف الضاد هذا يكتنفه عددٌ من الأمور التي تقلل من أهمية التعويل عليه مميِّزًا ناصعًا للعربية، وتحدُّ من قيمة إيراد لقب (لغة الضاد) في سياق الاعتزاز والفخر بالعربية، أو في ضمن الكلام على خصوصيتها. من هذه الأمور أنَّ حرفَ الضاد من أقل الحروف وأندرها دورانًا في اللفظ العربي. وهو أيضًا من أثقلها على اللسان، إن لم يكن أثقلها بإطلاق. وهو فوق هذا وذاك من الأصوات التي لم يستطع المتكلمون بالعربية من أهلها المحافظة على نطقه على الهيئة التي وصفه بها علماءُ العربية الأوائل، بل اختلط أداؤه بأداء صوتٍ آخر هو الظاء، كما سيأتي. وحرف الضاد كذلك ليس من الحروف الفاعلة صوتيًّا ووظيفيًّا ودلاليًّا في المفردات والمركبات، فلا ينفرد عن غيره من الحروف بتأدية وظائف لغوية أخرى غير دخوله في بنية الكلمات.

ولو عدنا إلى البحث في الجذور الأولى للاعتداد بحرف الضاد فارقًا ومميِّزًا للعربية، لوجدنا بعض الدارسين قد عُني بتتبع أوائل النصوص المأثورة التي تصف العربية بلغة الضاد. فيرجِّحُ غيرُ واحدٍ منهم أنَّ من أقدم النصوص التراثية المشتملة على هذا الوصف هو قول المتنبي:

وبهم فخرُ كل من نطق الضا (م) دَ وعوذُ الجاني وغوثُ الطريدِ

وقد عاش في القرن الرابع الهجري(١). أما ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال: «أنا

(١) ينظر حسن ظاظا: كلام العرب ص ٢٦، وكاصد الزيدي: الضاد في العربية بين نطق القدامى ونطق المعاصرين، مجلة العرب - ج ٥، ٦ - ٣٧ ذو القعدة وذو الحجة ١٤٢٢هـ (ص ٢٣٢).

أفصح من نطق بالضاد » فلم تذكره كتب الحديث المعتبرة، ولذا قيل: إنه لا أصل له ولا يصح(١)، مع أنه مشهورٌ متداولٌ على ألسنة الناس، متناقَلٌ في كتب اللغة بكثرة منذ عدة قرون(٢).

ويذهب الدكتور حسن ظاظا إلى إنكار أن تكون الضاد من أخص خصائص العربية الفصيحة أصلاً، إذ يرى أن مفخرة العربية ليست في الانفراد بها من دون اللغات، بل في حفاظها عليها بعد أن انقرضت في لغة الأسلاف(٣)؛ لأنه يرى هو وغيره من العلماء أن الضاد كانت موجودة في اللغة السامية الأم(٤).

إنَّ في النطق بالضاد على النحو الذي وصفه القدماء صعوبةً وعسراً؛ ليس في عصرنا هذا وحسب، بل يتبيَّن منذ القدم « من كلام علماء القراءات والتجويد أنَّ الضادَ صعبةُ النطق على ألسنة الناس، وأنَّ عدم مراعاة نطقها بدقة - نتيجةً لصعوبتها - قد يحيلها إلى صوتٍ آخر، بل أصوات أخرى، تنطق في بيئات مختلفة، وهي الظاء، أو اللام، أو ما يقرب من الطاء "الدال المفخمة"، أو صوت ممزوج بالذال، أو صوت أُشمَّ الزاي »(٥). ويذكر بعض أئمة القراءات أنه قلَّ من يُحْكِمُ نطق الضاد من الناس(٦). وتحدثنا المصادر عن تحريف كثيرٍ من المتكلمين الضاد بنطقها ظاءً، لعل من أقدم النصوص التي تبين اختلاط الصوتين رواية أبي بكر بن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ أنَّ رجلاً سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

(١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ١ / ٣١، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر ١ / ٢٢٠.

(٢) ينظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١ /٢٠٩.

(٣) حسن ظاظا: كلام العرب ص ٢٩ - ٣٠.

(٤) السابق ص ٢٨.

(٥) الضاد في العربية ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٦) ينظر الصفاقسي: تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ص ٧٤، وإسماعيل عمايرة: بحوث في الاستشراق واللغة ص٢١٣.

"يا أمير المؤمنين، يُضحّي بالضبي؟"(١). وقد ألّفَ عددٌ من علمائنا الأوائل كتبًا وفصولاً من كتبٍ في الفصل بين الضاد والظاء؛ لأنها تختلط على الناس(٢). أما عالم القراءات ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ فيؤكّد ما يفيد أن هذا الحرف العسير قد اختفى مع الفصحاء الذين ينطقونه بالطبع سليقةً، يقول: «واعلم أن هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجه من مخرجه بطبعه لا يقدر عليه بكلفة ولا تعليم»(٣).

والضاد ـ لثقلها ـ من أقل الأصوات دورانًا في الألفاظ العربية (فاءً وعينًا ولامًا)؛ يتضح ذلك من خلال تتبع مواد المعجم العربي(٤)، ومن خلال نتائج الدراسات الحديثة التي اختبرت شيوعَ الأصوات اللغوية، من حيث عدد تكرارات الصوت في عينات لغوية فصيحةٍ أُجريت عليها اختبارات قياس الشيوع. منها على سبيل المثال ما أجراه الدكتور محمد علي الخولي، واتضح منه أن الضاد والظاء كانت في ذيل ترتيب تكرارات الحروف(٥). وهي أيضًا ليست من الحروف التي تدخل في اللواصق التي تلحق بالكلمات من أولها أو حشوها أو آخرها. ولا تكون بدلاً ولا زائدةً(٦). ومن صفاتها الجهرُ والتفخيم والإطباق والاستعلاء والرخاوة

(١) ينظر الهندي: كنز العمال ص ١٤٤٤.

(٢) من ذلك مثلاً كتاب "الاعتضاد في معرفة الظاء والضاد" لابن مالك. ونظم الحريري في المقامة الحلبية، وهي المقامة السادسة والأربعون، أبياتًا توجز الكلمات التي وردت بالظاء، وبمعرفتها يُفصل ما يكون بها عما يكون بالضاد. انظر: مقامات الحريري بشرح الشريشي ٢ / ٣٣١، والمزهر ٢ / ٢٨٢-٢٨٨.

(٣) ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد ص ١٣١. وكذا قال ابنُ كثير في الضاد والظاء: «ولأن كلا من الحرفين من الحروف المجهورة، ومن الحروف الرخوة، ومن الحروف المطبقة، فلهذا كله اغتُفر استعمال أحدهما مكان الآخر لمن لا يميز ذلك». تفسير القرآن العظيم ١ / ٣١.

(٤) انظر إحصائيات جذور لسان العرب التي أجراها الدكتور علي حلمي موسى، ونقل نتائجها الدكتور أحمد مختار عمر في دراسة الصوت اللغوي ص ٣٩٣ وما بعدها.

(٥) الخولي: الأصوات اللغوية ص ١١٧ - ١١٩.

(٦) ابن منظور: لسان العرب مادة (ضاد).

والاستطالة[١]، وأضاف بعضهم إلى ذلك التفشي كالشين[٢]. ومخرج الضاد الفصيحة من بين أول حافة اللسان من جهة أقصى الحنك وما يليه من الأضراس.

يقول ظاظا: «ولكن على عهد سيبويه نفسه يبدو أن الضاد كانت مشكلةً في نطقها؛ فقد ذكر إلى جانب الضاد الفصيحة صوتًا يسميه "الضاد الضعيفة"»[٣]. ثم ينقل عن سيبويه قوله في وصف الضعيفة: «تُتَكَلَّفُ من الجانب الأيمن. وإن شئت تكلَّفتها من الجانب الأيسر، وهو أخفُّ؛ لأنها من حافَّة اللسان مطبَقة، لأنك جمعت في الضاد تكلُّفَ الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين، وهي أخف؛ لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان. فسهل تحويلها إلى الأيسر؛ لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن»[٤]. ويخلص الباحث بعد هذا إلى أنه ما تزال في الضاد متاهات لم يقل فيها العلم كلمته الأخيرة[٥].

ومهما يكن من أمر الضاد، فليس المقصود هنا إبعاد الضاد عن أهليتها في أن تكون لقبًا للعربية، ليحل محلها غيرها. ولا المقصود من الزعم بأن العربية لغة النون أنَّ العربية تنفرد بأداء النون من دون اللغات الأخرى، كما بدا في سبب تسمية العربية بلغة الضاد[٦]. بل الهدف الرئيس من تقديم هذه الدراسة عن النون

---

(١) ينظر تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ١٢٠-١٢١.

(٢) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١ / ٢١٨، والنشر في القراءات العشر ١ / ٢٠٥.

(٣) حسن ظاظا: كلام العرب ص ٢٧.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤ / ٤٣٢-٤٣٣.

(٥) حسن ظاظا: كلام العرب ص ٢٨. وينظر في الكلام على الاضطراب في وصفها بين القدماء والمحدثين مثلا: كمال بشر: علم اللغة العام-الأصوات ص ١٠٤-١٠٨. وعبد الصبور شاهين: في التطور اللغوي ص ١٩١-١٩٥.

(٦) قال ابن فارس: «ومما اختصت به العرب الحاء والظاء. وزعم ناسٌ أن الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم». الصاحبي ص ١٢٤.

هو لفت أنظار المشتغلين بالعربية إلى عمق أثر النون في ألفاظ العربية وتراكيبها على مستويات كثيرة ليست لغير النون، على ما سيتضح على مدى الصفحات القادمة. وهو الأثر الذي يصل مداه إلى إمكان أن يُدَّعى أنَّ صوت النون ـ دون غيره ـ أداة المتكلم بالعربية الأولى في إحداث التنوعات الصوتية والاشتقاقية والدلالية والإيحائية والوظيفية الهائلة في ألفاظهم وتراكيبهم، من حيث الشكل والمضمون، وفي المستويات النفسية الباطنة والعقلية المتصورة، وفي الجوانب الاتصالية المتحققة الظاهرة. وتكاد النون تجري مع كل لفظ عربي ظاهراً وباطنًا، فضلاً عن دخولها في البنيات الأساسية المكوِّنة للكلمات العربية كغيرها من سائر الأصوات اللغوية. بل سيتضح من خلال الدراسة أنه يحق لنا أن نطمئن إلى الاعتقاد في النون خاصة بأنها ظاهرة عربية في المقام الأول، وهو الأساس الذي يمكن بناءً عليه أن يقال: إن العربية ـ وإن كانت لغة الضاد بمعيار انفرادها بتأدية الضاد من دون سائر اللغات إن صح ذلك ـ هي لغة النون بمعيار انفراد النون فيها بتأدية ما لا يؤديه سائر الحروف.

لقد أدرك المشتغلون بالعربية منذ البدء أهمية هذا الحرف، فشغل في مؤلفاتهم فصولاً ومباحث، بل خصه نفر من القدماء والمحدثين بمصنفات مستقلة(١). وستفيد هذه الدراسة من هذه المباحث والكتب من حيث المادة العلمية، غير أنها ستنحو، كما سيتضح لاحقًا، نحو عرض النون من حيث سعة دخولها في الألفاظ، وسعة تصرف المتكلمين فيها بصورة لافتة لأداء الوظائف والدلالات المختلفة، وهو ما لم تعرض له ـ حسب علمي ـ دراسة أخرى مماثلة. وسأبدأ أولاً فيما يلي بعرض

(١) من ذلك مثلاً: الموضح المبين لأقسام التنوين لمحمد بن محمد بن أبي اللطف العشائر، والنون وأحوالها في لغة العرب لصبحي عبد الحميد عبد الكريم، والنون في اللغة العربية ـ دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم لمصطفى زكي التوني، وظاهرة التنوين في اللغة العربية لعوض مرسي جهاوي. وفصول من بعض الكتب، كفصل التنوين من كتاب فقه اللغة المقارن لإبراهيم السامرائي، وغير ذلك. وانظر ما سيأتي في إحالات الهوامش التالية على هذه الكتب والفصول.

دلالات النون المعجمية وصفاتها ومخرجها، ثم أشرع في تفصيل خصائص النون ودلالاتها التي ترى الدراسة أن مجموعها يقوي دعوى أن العربية لغة النون.

(٢)

معاني النون المعجمية:

تعني كلمة "نون" في أغلب المصادر: الدواة، وقال بعضهم: بل المداد. وتعني أيضًا: الحوت، أو عين الحوت تحديدًا[١]. وسمي النبي يونس عليه السلام بـ "ذي النون"؛ لبقائه زمنًا في بطن الحوت[٢].

وفي المعنى الأول (الدواة، أو المداد) ما يدل على ارتباط لفظ "النون" بإيحاءات معاني العلم والمعرفة والكتابة. قال الله تعالى في مطلع سورة من سور القرآن الكريم هي سورة "القلم"، الدالة على عظم قدر العلم والمعرفة، والدالة على حض الشرع الإسلامي الحنيف على طلب العلم: ﴿نون * والقلم وما يسطرون﴾ فافتتحت السورة بهذا الحرف. روى القرطبي في تفسيره عن ثابت البناني أنه فسر النون في سورة القلم بالدواة، قال: «وقاله الحسن، وقتادة. وروى الوليد بن مسلم قال: حدثنا مالك بن أنس عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة قال: "سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: أول ما خلق الله القلمَ، ثم خلق النون وهي الدواة، وذلك قوله تعالى نون والقلم»[٣]. وقال ابن كثير في تفسيره: «قال ابن جرير: حدثنا عبد الأعلى حدثنا أبو ثور عن معمر عن الحسن وقتادة، في قوله: نون، قالا: هي الدواة.. قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا هشام بن خالد حدثنا الحسن بن يحيى حدثنا أبو عبد الله مولى بني أمية عن أبي صالح عن أبي هريرة

(١) ينظر ابن منظور: لسان العرب (مادة نون)، وينظر ما سيأتي في دلالات النون ووظائفها من هذا البحث.

(٢) الشوكاني: فتح القدير ٣ / ٤٢٠.

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١٨ / ٢٢٣. وينظر أيضًا: السيوطي: عبدالرحمن جالدر المنثور ٨ / ٢٤٢، الشوكاني: فتح القدير ٥ / ٢٧٠.

قال: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: خلق الله النون، وهي الدواة". وقال ابن جرير: حدثنا ابن حميد حدثنا يعقوب حدثنا أخي عيسى بن عبد الله حدثنا ثابت الثمالي عن ابن عباس قال: إن الله خلق النون وهي الدواة، وخلق القلم، فقال: اكتب، قال: وما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة من عمل معمول به، بر أو فجور، أو رزق مقسوم، حلال أو حرام..»(١). وقد قيل في تفسير رسمها الإملائي المعروف (ن): إنه قد اختيرت له صورة الدواة وفي وسطها النقطة، كالقلم أو الريشة في وسط الدواة(٢).

أما المعنى الثاني (الحوت) فمن الطريف أن المفسرين الذين أوّلوه بهذا المعنى في سورة القلم ذهبوا أيضًا هنا إلى أنه أوّل ما خلق الله تعالى كالقلم، فقالوا: إن أول ما خلق الله القلم والحوت، وقد روي ذلك مرفوعًا إلى ابن عباس رضي الله عنه(٣). وذهب بعض المفسرين إلى أن النون المرادة في الآية: هي اللوح المحفوظ. وقيل: من أسماء الرسول ﷺ. وقيل: نهر في الجنة، وقيل غير ذلك(٤).

وقال بعض اللغويين: يقال للسيف العريض المعطوف طرفي الظبة: ذو النونين، والنون: شفرة السيف. والنون: اسم سيف لبعض العرب. وذو النون: سيف كان لمالك بن زهير أخي قيس بن زهير، فقتله حملُ بن بدر وأخذ منه سيفه ذا النون، فلما كان يوم الهباءة قتل الحارثُ بن زهير حملَ بن بدر وأخذ منه ذا النون(٥).

والنونة: النقبة في ذقن الصبي الصغير. وفي حديث عثمان أنه رأى صبيا مليحًا، فقال: دسموا نونته، أي: سودوها؛ لئلا تصيبه العين(٦).

(١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ٤/٤٠٢.

(٢) ينظر حسن عباس: خصائص الحروف العربية ومعانيها ص ١٢٥.

(٣) ينظر السيوطي: الإتقان في علوم القرآن ٢/٢٩.

(٤) السابق ٢/٢٩.

(٥) ابن منظور: لسان العرب (مادة نون).

(٦) السابق المادة نفسها.

والـ "نون" حرف الهجاء المعروف. فكأنه العلم المنقول الوحيد المخالف سائر أسماء حروف الهجاء المرتجلة، عدا "العين"؛ إذ لم يُعرف من بين أسماء الحروف الأخرى غيرهما ما استُعمل استعمالا لغويًا مشهوراً ثم نُقل إلى العلمية للدلالة على الحرف، وإن ذكر بعض اللغويين في بعضها شيئًا من هذا القبيل، وذلك على سبيل التورية بلفظ يشبه في صورته اسم الحرف ويراد به أمر آخر، أو من قبيل ما هو من نوادر اللغة وغريبها[١].

(٣)

مخرج النون وصفاتها:

حدد القدماء مخرج النون المتحركة من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا. ومن الخياشيم مخرجُ النون الساكنة، ويقال لها الخفية والخفيفة[٢]. ومن صفاتها الجهر والغنة والذلاقة والتوسط بين الشدة والرخاوة والانفتاح والانخفاض[٣]. ومما يميزها عن غيرها الاستطالة في الغنة التي تمتد في الخيشوم، فهي لذلك تشابه حروف المد، ولا سيما الألف التي هي هواء في الحلق[٤]. ويشبهها بعضهم من حيث الخصائص الصوتية بالواو[٥]، كما شُبهت أحيانًا أخرى باللام[٦]، فضلاً عن

(١) ذكروا بعض ما نطقت به العرب من أسماء الحروف ولم ترد به الحرف، نحو قول الشاعر: (قلنا لها قفي قالت قاف)، ونحو كلمة "حرف" نفسها التي تعني الناقة. قال أبو العلاء المعري: (وحرفٍ كنونٍ تحت راءٍ ولم يكن بدالٍ يؤم الرسم غيَّره النقطُ). وهو من شواهد التورية. فمراده أن هذه الناقة لضعفها وانحنائها مثل "نون" أي: حرف النون المعروف، تحت راءٍ، أي: رجل يضرب رئتيها، ولم يرفق بها في السير، فهو غير دالٍ، والدالي: هو الرفيق. ويؤم بها دارا غيَّرَ المطرُ رسمها، إذ النقط المطر. ينظر الحموي: خزانة الأدب ٢ / ٣٩.

(٢) ينظر المبرد: المقتضب ١ / ١٩٣، وابن جني: سر صناعة الإعراب ١ / ٤٣.

(٣) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠ - ٦٤.

(٤) ينظر ابن يعيش: . شرح الملوكي ص ١٧٢، والأنباري: أسرار العربية ص ٣٦.

(٥) العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١٨٠، ٣١٧، والتبيان في إعراب القرآن ١ / ١٩.

(٦) العكبري: اللباب ١ / ٢١٩، ٢ / ٢٢٦.

اشتراكها مع الميم في الغنة والاستطالة، وفي كونهما معًا من حروف طرف اللسان (الذلق) والخيشوم، ولذا تكرر عند الأقدمين ضمهما إلى نسب واحد(١).

وتتمتع النون، كما تظهر دراسات المحدثين، بقدر كبير من الوضوح السمعي. إذ تحتل في الترتيب التصاعدي من حيث الوضوح السمعي - بحسب ترتيب إبراهيم أنيس - مع الميم (القريبة منها صفة ومخرجًا) المرتبة السابعة في سلم الترتيب المكون من عشر درجات، لكنها بين الصوامت تحتل المرتبة ما قبل العليا الأخيرة، حيث لا يزيد عنها وعن الميم في الوضوح من الصوامت إلا اللام والراء، وتحتلان المرتبة الثامنة(٢).

ومن الجدير بالتأمل أن النون الخفيفة (الساكنة) تتغير صفاتها وأحوالها بتغير مواقعها في الكلام. إذ يعرض لها من الصفات في حال التقائها بأصوات مختلفة أخرى ما لا يعرض لغيرها، ولا يشركها في ذلك حرفٌ آخر؛ وذلك لسرعة تأثرها بما يجاورها، واتصالها به اتصالاً مباشرًا(٣). فهي إذا تلتها "الفاء" مثلاً (نحو "ينفع") صوتٌ شفويٌّ أسنانيٌّ أنفيٌّ مجهور، يوصَل في النطق به بين الشفة السفلى وأطراف الأسنان العليا، ويخفض الطبق، وتتذبذب الأوتار الصوتية، وهي هنا صوت مرقق دائمًا. أما قبل الأصوات اللثوية (الذال والثاء والظاء) فصوتٌ أسناني أنفي مجهور، يُنطَق به بإخراج اللسان، أي: بوضع طرفه مقابل أطراف الأسنان العليا، وخفض الطبق، مع إحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية. وهو مفخم مع الظاء، مرقق مع الذال والثاء. وفي حال التفخيم يرتفع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق، وينسحب إلى جدار الحلق الخلفي. وإذا وليها الدال والتاء والطاء من الأصوات الشداد، والزاي والصاد والسين من الأصوات الرخوة، فصوت أسناني

(١) ينظر مثلا: الجمع بين النون والميم في القوافي في سر الصناعة ١ /٤٢٢-٤٢٣.

(٢) إبراهيم أنيس: اللغة بين القومية والعالمية ص ٢٨.

(٣) عوض جهاوي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية ص ٣٦.

لثوي أنفي مجهور، ينطق به بوضع طرف اللسان ضد الأسنان العليا في حالة الشدة والسفلى في حالة الرخاوة، ومقدمه ضد اللثة مع خفض الطبق، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية. وإذا وليها أحد الحروف الشجرية (الشين والجيم والياء) فصوتٌ غاريٌّ أنفي مجهور مرقق، يُنطق به برفع مقدم اللسان في اتجاه الغار، مع خفض الطبق حتى ينفتح المجرى الأنفي، وإحداث ذبذبة في الأوتار الصوتية(١). وهكذا نجد النون دائمة التحول في الصفات، سريعة الاندماج في غيرها وقابلة الاتصال المباشر به.

ومن آيات مرونة النون وقبولها التغير والاندماج في الأصوات الأخرى ما هو مشهور في التجويد، من أحكام النون الساكنة عند التقائها بحروف الهجاء الأخرى، وهي الإقلاب مع الباء، والإدغام بغنة وبغير غنة مع الأحرف المجموعة في "يرملون"، والإظهار مع أحرف الحلق الستة، والإخفاء مع ما عدا ذلك منها.

ويدل مجموع ما سبق على أن الصوت النوني يلتقي في خصائصه مع أهم خصائص الصوامت ومع أهم خصائص الصوائت في آنٍ معًا، فتؤهلها هذه الخصائص مجتمعةً للانضمام إلى الصوامت في تكوين بنية الألفاظ الأساسية، وإلى الصوائت في تكوين الوحدات الصرفية الدالة على المعاني، كما سيتضح لاحقًا.

(٤)

دوران النون في بنية الألفاظ العربية:

ذكر ابن منظور في مقدمة اللسان أن من الحروف ما يتكرر ويكثر في الكلام استعماله، وهو النون وأحرف المد والميم والهاء. وذكر من الحروف ما لا يخلو منه أكثر الكلمات، وهي أحرف الذلاقة الستة، وفيها النون أيضًا(٢). وتظهر دراسة

(١) ينظر تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص ١٣٣ - ١٣٥، وعوض جهاوي: ظاهرة التنوين ص ٣٦ - ٣٧.

(٢) ابن منظور: مقدمة لسان العرب (باب ألقاب الحروف وطبائعها وخصائصها).

الخولي المنوه عنها فيما سبق أن النون في العينة اللغوية التي اختارها لبحثة تحتل من الصوامت المرتبة الثالثة بعد التاء واللام، إذ بلغ تكرار النون ٢٠٧٧ مرة في العينة المكونة من ٤٦٠٢٩ صوتًا[١]. غير أن النون تأتي لواصق ـ كما سيأتي ـ فلو أنها احتُسبت لتصدرت إحصائيته بلا ريب. وتظهر دراسة الدكتور رشاد خليفة، ونَقَلَ نتائجَها الدكتور أحمد مختار عمر، التي أحصت تكرار الحروف في السور العشر الأولى من القرآن الكريم، أن أكثر الحروف الصوامت دورانًا في السور النون والميم، حيث «نجد عدد الميمات والنونات في السور العشر الأولى يكاد يتطابق؛ إذ يزيد قليلاً عن عشرة آلاف بالنسبة للميمات، ويقل قليلاً عن عشرة آلاف بالنسبة للنونات»[٢]، ويقال في زيادة تكرار الميم عن تكرار النون هنا مثل الذي قيل في إحصاء الخولي السابق؛ إذ لم يدخل في إحصائه التنوين كما هو واضح. ويعزو عُمَرُ الارتفاعَ الملحوظ في نسبة تكرار هذين الصوتين مقارنةً بتكرار غيرهما إلى عامل اتجاه اللغة نحو الأيسر فونيميًّا[٣]. هذا وسيتضح فيما يأتي أن النون يؤتى بها في مواضع كثيرة من غير أن تكون من مكونات البنية الأساسية للكلمات. وتظهر دراسة إحصائية حديثة أخرى أجراها حسن عباس على المعجم الوسيط فقط أن ما يبدأ بالنون من كلمات المعجم عدده (٢٩٣١) كلمة[٤]. كما تظهر دراسة الدكتور مصطفى التوني الإحصائية لورود النون في المواد المعجمية فاء وعينًا ولامًا سعة دخولها في جميع المواضع من مواد المعجم ومجاورتها للحروف الأخرى في الكلمات[٥].

(١) الخولي: الأصوات اللغوية ص ١١٧، ١٣٩.

(٢) أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص ٣٩٧.

(٣) السابق ص ٣٩٨.

(٤) ينظر حسن عباس: خصائص حروف اللغة العربية ومعانيها ص ٧.

(٥) انظر الجداول الإحصائية للمواد المعجمية التي وقعت فيها النون فاء وعينًا ولامًا: مصطفى التوني: النون في اللغة العربية ـ دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم ص ٤٤ ـ ٤٦.

ومن الطريف الجدير بالذكر هنا أن الذين أطلقوا على حروف الهجاء أسماءها المتداولة المعروفة استحبوا الإكثارَ من صوت النون في أسماء الحروف بصورة لافتة لا يجاريها في ذلك حرف آخر. وأول ما يلاحظ على أسماء حروف الهجاء في العربية أن الحرفَ ـ كما يذكر ابن جني ـ يُبتدأ في اسمه بصوت الحرف نفسه[١]، غير أنه ينتهي في الغالب بحرف لين ممدود، وينتهي عددٌ محدودٌ منها نهاياتٍ مختلفة، سنرى أن النون تحظى بأكثر النهايات الأخرى غير المدية عدداً. ذلك أن ما لا ينتهي بالمد من الحروف وينتهي بدلاً من ذلك بالنون هو: السين، والشين، العين، الغين، والنون نفسها التي تبدأ بها وتنتهي بها أيضًا مع فصل بين النونين بالواو، فهي ستة مواضع. ويأتي بعدها في الترتيب الميم بأربعة مواضع: الجيم، اللام، الميم. ثم الفاء ثلاثة مواضع: القاف، الكاف، الفاء (ويمكن عدها أربعة مواضع بالألف، وإن اختلفت الألف في الحكم)، واللام ثلاثة مواضع: الدال والذال واللام، والدال كذلك: الصاد والضاد والدال. ثم الواو بموضعين: الواو. ثم الياء بموضعين: أحدهما: في آخر الزاي من غير أن يُقلب همزة، والآخر في أول حرف الياء نفسه. ونلحظ كذلك أن ثلاثة فقط من هذه الحروف بدأت بصوت الحرف وانتهت به، هي النون وحرفان شفويان قريبان منها هما الميم والواو.

(٥)

مواضع زيادتها وإبدالها ـ شبهها بالمد:

كثيراً ما أشار القدماء إلى شبه النون القوي بالأحرف الهوائية المسماة بأحرف اللين والمد من وجوه متعددة. وجميع وجوه الشبه هذه تعود في الغالب إلى مرونة النون ولينها وقبولها لأنْ تُمَدَّ لما فيها من غنة. ولعل اللين والمرونة والغنة والسهولة جعلتها لا تمتنع من أن تزاد في كل موضع من اللفظ، كما يؤكد ذلك ابن جني؛

(١) ابن جني: سر الصناعة ١/٤٢.

فقد زيدت أولاً كما في "نِقْرِجة، ونيدُلان، ونفاطير، ونباذير، ونخاريب، ونبراس، ونرجس..» «وزيدت النون ثانية في نحو قِنْعاس وقِنْفَخْر، وثالثة في نحو جَحَنْفَل وعَبَنْبَل، ورابعة في نحو رَعْشَن وضيفَن -في قول غير أبي زيد- وخِلَفْنَة وعِرَضْنة، وخامسة في نحو سكران وغضبان، وسادسة في نحو زعفران وعُقْرُبان وجِدْرِجان وجُلْجُلان، وسابعة في نحو عَرَنْقُصان وعَبَيْثَران وعَبَوْثَران وقِرَعْبَلانة»(١). وقبول الزيادة في كل موضع يُعَدُّ من خصائص الأحرف الصوائت، ولذلك سماها سيبويه بأمهات الزوائد(٢).

ولما لحظ القدماءُ الشبهَ الكبيرَ بين الأحرف الهوائية والنون شعروا بأهمية هذا الشبه، من قِبَل أنَّ الأحرف الهوائية (الصوائت) أهم ما تحتاجه اللغات للفصل بين صوامتها، وبها يمكن من جهةٍ نطقُ الصوامت المتتالية، ومن جهةٍ أخرى تَعْمِدُ اللغةُ إلى الاستعانة بها في إحداث تغيرات الكلمة وتقلبات الجذر الواحد = أفردوا لأوجه الشبه تلك مباحثَ في مصنفاتهم. ذكر بعض المتأخرين من وجوه الشبه بين النون وأحرف المد واللين ما وصل به إلى ستة عشر وجهاً. نقل السيوطي عن ابن الدهان هذه الوجوه، فقال: «الأول: أن [أنها] تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة كما تكون الألف والواو علامة للرفع في الأسماء المثناة والمجموعة. الثاني: أنها تكون ضميراً للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميراً للجمع المذكر. الثالث: أنَّ الجازم قد يحذفها في "لم يكُ" كما يحذف الواو والياء. الرابع: أنَّ الاسمين إذا رُكِّبا وهي في آخر الاسم الأول فإنها قد تُسكَّن، نحو "دَشْتَنْبُوَيْه" و"باذنْجانَة"، كما تسكَّن في "مَعْدِيْكَرِب". الخامس: أنها قد تُحْذَفُ لالتقاء الساكنين في قوله:

ولاكِ اسقِني إنْ كانَ ماؤكَ ذا فَضْلِ

(١) ابن جني: سر الصناعة ٢/٤٤٥-٤٤٦.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/٣١٩، ٣٢٣.

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين. السادس: أنَّ النون قد تحذف اعتباطًا عينًا ولامًا في "مُنْذُ" و"لَدُنْ" في قوله:

مِنْ لَدُ شولاً

كما تحذف الواو عينًا ولامًا في "ثُبَة" - في أحد القولين - وفي "أخ". السابع: أنها تُحْذَفُ للطول في قوله:

أبني كليب إنَّ عَمَّيَّ اللذا

كما تحذف الياء للطول في قولهم: "اشهَبَاب" يريدون: اشهيبابًا. الثامن: أنَّ الألف تبدل منها في الوقف نحو "رأيتُ زيدا" و"اضربا". التاسع: أنَّ فيها غنّةً كما أنَّ في الألف وأختيها مدًّا. العاشر: أنها تكون علامةً للجمع لا ضميرًا كما تكون الألف والنون [الواو] علامة في قوله:

يعصرن السليطَ أقاربُه

وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيل قومي

وقولهم: (التقتا حلقتا البطان). الحادي عشر: أنها من حروف الزيادة كما أن حروف المد واللين من حروف الزيادة. الثاني عشر: أنها تُدغم في الواو والياء في قولك: "زيدٌ وعمرو" و"زيدٌ يضرب". الثالث عشر: مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الإعراب في قولك: "زيدان وزيدون وزيدين وزيدٌ"، وحذفها بحذف حركات الإعراب في الوقف في قولك: "زيدْ". الرابع عشر: تعاقبهما في المحل الواحد نحو "جَرَنْفَش" و"جرافش". الخامس عشر: حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الألف، فيجتمع بحذفها أربع متحركات، نحو: "عَرَنْتَن وعَرَتُن" و"عُلابِط وعُلَبِط". السادس عشر: حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك [لذلك]، وذلك نحو "بلعنبر" و"بلحرث"، كما قالوا: "لا أدْرِ"»(١).

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٠-٣٦٤.

ويتكئ ابن جني على المشابهة بين النون وأحرف اللين في تفسير المواضع التي يُسْتَحَبُّ قلبُ أحدها نونًا، وهي مواضع إبدال النون. فيذهب في الانتصار لمذهب البصريين القائل بأن نون "فعلان فعلى"، كسكران وغضبان ولهان وحيران، بدلٌ من همزة "فعلاء" كحمراء وصفراء، إلى الاحتجاج بشبه النون ومضارعتها لحروف اللين. يقول: «فلما ضارعت النون حروف اللين هذه المضارعة، وكانت الهمزة قد قلبت إلى كل واحدة من الألف والياء والواو، قلبوها أيضًا إلى الحرف الذي ضارعهن، وهو النون»(١). ويمضي في تعداد ما قُلب من الهمزات نونًا، فيذكر: "صنعاني وبهراني"، المنسوبين إلى صنعاء وبهراء، ويقابل بين نون "إنسان وظَرِبان" وقولهم في جمعهما: "أناسيّ وظرابيّ" وبين همزة "ضلفاء وخَبراء" وقولهم في الجمع: "صلافيّ وخرابيّ"، ويؤكد أن «من ذلك أيضًا قولهم: "سكران وسكارى" و"حيران وحيارى" وندمان وندامى" و"نصران ونصارى"، فجرى هذا مجرى "صحراء وصحارى"»(٢). غير أنه يذكر بعد مذهبًا آخر لا يستبعد صحته، وهو أن النون في "صنعاني وبهراني" بدل من الواو المبدلة من الهمزة؛ لأنهم يقولون: "صنعاوي وبهراوي"، فالنون على هذا القول بدل من بدل الهمزة. وقد يعضده ورود الواو مبدلة من النون، وهو أحد مواضع إبدالها المتعددة، كقولهم مثلاً: "من واقد"(٣).

وقد تُبْدَلُ النونُ أيضًا من اللام في قول بعض العرب في "لعل": "لَعَنَّ"، وروي عنهم قولهم في "بَلْ": "بَنْ"، و"هتلت السماء، وهتنت"، و"تُلُلَّة، وتُنُنَة". ذهب بعضُ علماء العربية إلى أن ذلك ونحوه من قبيل اللغات، فينبغي ألا يعلل. لكن بعضهم يعلِّلُ لقلب اللام نونًا في بعض هذه الألفاظ بقرب النون من اللام(٤). كما

(١) ابن جني: سر الصناعة ٢ / ٤٤٠.

(٢) السابق ٢ / ٤٣٦.

(٣) ينظر السابق ٢ / ٤٤١ - ٤٤٢.

(٤) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ١٠ / ٣٦، وابن جني: الخصائص ٢ / ٨٤ - ٨٦، وانظر أيضًا بقية الباب. وابن سيدة: المخصص ٤ / ١٨٣ - ١٨٥. والعكبري: اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٤.

تبدل النون من الدال على رأيٍ، في نحو ما ذكر بعضهم في "اللغْنون" من أنها بدل من الدال في "اللغدود"(١). وتبدل من الميم كما في "غيم" و"غين"، و"امتقع" و"انتقع"، و"أيم" و"أين"، و"مخر" و"نخر"، ونحو ذلك(٢). وقد يُشْعِرُ استحسانُ العرب صوتَ النون في كثيرٍ من المواضع أنه العلّةُ المؤديةُ ببعض قبائلهم إلى هذا النوع من الإبدال.

أما زيادة النون التي لا يمتنع منها موضعٌ من اللفظ - كما تقدم - فقد توصَّلَ القدماءُ إلى وضع ضابطٍ يُعيِّن تحتُّمَ الحكم إما بزيادتها، وإما بكونها من أصل البنية. وهذا الضابط هو قانون علماء الصرف المهم في الحكم على الحرف بأصالة أو زيادة، وهو قانون "النظير"، ومعنى ذلك: أنه يحكم بأصالتها في اللفظ إن وجد له نظير آخر في العربية على زنته، ويحكم بزيادتها إن لم يوجد النظير. فهي في "عَنْتَر" أصلية؛ لأنها تقابل الثاني الأصلي في نحو "جعفر"، وهي كذلك في "جِنْزَقْر"؛ لأنها بإزاء الراء في "جِرْدَحْل" و"قِرْطَعْب". لكنها في نحو "نَرْجِس" زائدة؛ لعدم وجود نحو "جَعْفِر" في العربية(٣). إلا أن هذا قد يُعارضه دليل آخر هو دليل الاشتقاق، فبعضهم يقدمه على دليل النظير(٤). ويضيف ابن جني قانونًا لزيادتها مبنيًّا على الضابط السابق نفسه، هو قوله: «وإذا رأيت النون في كلمة خماسيةٍ ثالثةً ساكنة فاقض بزيادتها، نحو "قَرَنْفُل، وسَلَنْطح، وبَلَنْدَح، وجَرَنْبَذ، وجَرَنْفَس»(٥). ومثل ما تقدم من الألفاظ التي ذكرها ابن جني قولهم: جَحَنْفَل،

(١) العكبري: اللباب ٢ / ٣٣٤.

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ١٠ / ٣٣.

(٣) ينظر المبرد: المقتضب ٣ / ٣١٨، وابن السراج: الأصول في النحو ٣ / ٢٤٢، وابن يعيش: شرح الملوكي ص ١٦٦ - ١٦٧، ١٦٩.

(٤) ينظر ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف ص ٧٠، وشرحها للرضي ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٥) ابن جني: سر الصناعة ١ / ١٦٩.

وأَلَنْدَد، ووَرَنْتَل، وسَجَنْجَل، وقَلَنْسُوَة، مما كانت النون فيه ساكنة ثالثة غير مدغمة(١). وذكر سيبويه أن ذلك ينطبق على السداسية، أي: التي بعد نونها ثلاثة أحرف نحو جعنظار(٢).

ويُحْكَمُ بزيادة النون إذا تطرَّفت بعد ألف، مسبوقةً بثلاثة أحرف مقطوعٍ بأصالتها أو أكثر، نحو "عُثْمان، وعَطْشان، وغَطَفان، وأَصْبَهان، وزَعْفَران، وأُسْطُوانة، وأُقْحُوان(٣). أما إن كان أحد الثلاثة يحتمل الأصالة والزيادة فإنَّ حكم النون يتوقف على حكم الثالث، فإن عُدَّ زائداً فالنون أصلية، وإلا فهي زائدة. وذلك نحو "حيّان: من الحياة، أو من الحين"، و"عفّان: من العفة، أو من العفونة"، و"حسّان: من الحسن، أو من الحس"، و"سمّان: من السم، أو من السمن".. إلخ(٤). وعقد السيوطي في المزهر فصلاً للألفاظ التي زادوا في آخرها النون، ذكر منها: رَعْشَن، وضَيْفَن، وخَلْبَن، وعَلْجَن، ونَظْرَنَة، وسِمْعَنَّة، وبِلَغْن، وبِلَعْن، وعِرَضْنَة، وخِلَفْن، وخِلَفْنَة، وفِرسِن،.. وغيرها(٥).

وسنذكر من هذا الباب - أعني باب الزيادة - عما قليل لواصقَ تضاف إلى المفردات، أسماءً وأفعالا وحروفًا، من أولها ومن حشوها ومن آخرها، إما بالنون وحدها وإما بالنون ومعها غيرها. وسيتبين من خلال سردها مقدار ما يعتمد المتكلمون على النون في أداء المعاني التي تنحو اللغة إلى تأديتها باللواصق، مقارنةً بغير النون من سائر الأصوات اللغوية الأخرى. وسيتضح أن النون يُستحب أن يؤتى بها كلما أمكن الإتيان بها، بصورةٍ لا يدانيها في ذلك غيرها. ومن هنا يُوقف على ثراء صوت النون بالأداء اللغوي المتعدد الجوانب.

(١) ينظر عضيمة: المغني في تصريف الأفعال ص ٨٧.

(٢) سيبويه: الكتاب ٤/ ٣٢٣.

(٣) ينظر عضيمة: المغني في تصريف الأفعال ص ٨٨.

(٤) السابق ص ٨٨ - ٨٩.

(٥) السيوطي: المزهر ٢/ ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٦)

لواصق نونية :

أ ـ في الفعل :

تأتي النون في أول الفعل المضارع، للدلالة على جمع المتكلمين في نحو : نذهب . وتكون بذلك إحدى أربع سوابق لا يكون الفعل المضارع إلا بالابتداء بإحداها، هي الحروف الأربعة : النون والهمزة والياء والتاء، المجموعة في قولك : أنيت . وواضح أن الأحرف الأربعة تستأثر بتحتم التصاقها بجميع ما يرد من أحد أقسام الفعل، وهو المضارع، من أوله، وتسمى بـ "أحرف المضارعة" .

وتأتي النون سابقةً أيضًا في صيغة "انفعل" الدالة في الغالب على المطاوعة، كقولك : "انقلب" . إذ هي الحرف الأول، وأما همزة الوصل فمجتلبة لإمكان النطق بالساكن . نبَّهَ على ذلك ابن جني(١)، أما العكبري فقد عدها هنا زائدة ثانية(٢)، وهو تجوّز في العبارة . وتبقى النون كما هو معلوم ملازمة للفظ في جميع تصرفاته، فتقول : انقلب، ينقلب، فهو منقلِب، ومنقلَب إليه . . إلخ .

ويؤكد الأقدمون أن صيغة "انفعل" هذه هي أصل صيغ المطاوعة، حتى تكاد تكون دلالتها مقصورة عليها . ويعينون شرطًا للفعل الذي تلحقه هذه النون من أوله للدلالة على هذا المعنى الخاص، هو قبول الفعل للأثر(٣) . ويعنينا هنا في المقام الأول التنبيه على الدلالة المهمة التي تضفيها النون على الفعل عند التصاقها به على هذا النحو . وتكمن أهمية هذا الإلصاق في إنتاج نوع من الأفعال يقابل نوعًا منها مهمًا جدًا هو المبني للمجهول . ففي حين يبنى من "كسر" مثلاً للمجهول يقال : "كُسِرَ"، فتكون الدلالة هي حصول الكسر للشيء المتكلم عنه من كاسر

(١) ابن جني : سر الصناعة ٢ / ٤٤٤ .

(٢) العكبري : اللباب ٢ / ٢٦٠ .

(٣) ينظر الرضي : شرح الشافية ١ / ١٠٨ .

مجهول، لكن "انكسر" تجعل الشيء هو فاعل الكسر وملحقه بنفسه، والمتأثر به. ومثل ذلك: فُتِحَ وانفتح، سُلِخ وانسلخ.. إلخ.

وتلحق النونُ الفعلَ من آخره (أي: لاحقة) ضميرًا للإناث، وهي المسماة بـ "نون النسوة". فتستأثر من جهة بالدخول على آخر جميع الأفعال التي يكون فاعلها جمع مؤنث، ومن جهة أخرى تؤثر في أحوال الفعل الإعرابية والبنائية، فتغيره عن حاله التي يكون عليها بلا نون. إذ من المعلوم أن الفعل المضارع يتحول بوجود هذه النون من حال الإعراب إلى حال البناء، عند جمهور النحاة. وينتقل الماضي من البناء على الفتح إلى البناء على السكون. أما النون فتحافظ على حركتها الدالة على معناها، وهي الفتحة. والنون بهذا تعيد الفعل إلى حاله الأولى من استحقاق البناء في الأصل، كما يرى بعض النحاة(١). قال بعضهم: إن نون النسوة لما «كان دخولها على الماضي موجبًا لتسكين آخره، وسقط عنه ما رُجع به من الحركة، صار دخولها على المضارع أيضًا موجبًا لإسقاط ما رجع به وهو الإعراب فرجع إلى أصله وهو البناء»(٢). ومثل نون النسوة في إعادة الفعل المضارع المعرب إلى أصله من البناء نون التوكيد التي سيرد الحديث عنها بعد قليل. كما أنهما جميعًا مما يقتضي تغيير الفعل تبعًا لحركة كل منهما؛ إذ يغير آخر الفعل إلى السكون مع نون النسوة المتحركة، وإلى الحركة مع نون التوكيد الساكنة. ومن اللافت للنظر أن الكلمة مع تحولها من الإعراب إلى البناء يرافق ذلك وجود النون، فتعد هذه الحال من أحوال وجود صوت النون وعدم زواله مع المبني، كما سيُنَبَّه عليه فيما بعد.

ومثل نون النسوة في اللحاق بآخر الأفعال نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة. إلا أنهما تلحقان المضارع والأمر دون الماضي. على أنه قد روي عنهم شواهد لدخول

(١) ينظر الزبيدي: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ص ١٢٦.

(٢) الإربلي: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص ١٥٧.

نون التوكيد على الفعل الماضي، كقول الشاعر(١):

دامنَّ سعدُكِ إن رحمتِ مُتَيَّمًا   لولاكِ لم يكُ للصبابة جانحا

وعلى اسم الفاعل في نحو قول الآخر(٢):

أقائلنَّ أحضري الشهودا

ولنوني التوكيد - الخفيفة والثقيلة - من التأثير على آخر الأفعال التي تلحقانه ما يوافق في بعض جوانبه تأثير نون النسوة، كتحويل المضارع من حال الإعراب إلى حال البناء، وكتغيير حركات آخر الفعل الذي تتصلان به. وتنفردان عنها بأحكام فصَّلها النحاةُ بإسهابٍ في مباحثَ مستقلة خاصة بأحكام نوني التوكيد، ليس هذا مجال تفصيلها. غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أمرين، أحدهما: استئثار النون دون غيرها بالدلالة على التوكيد بدرجاته في الفعل. والأمر الآخر: ما يحصل بالنونين من تحولات كثيرة للفعل ولعلامات إعرابه وللضمائر المتصلة به، لكنها جميعًا تغييرات تنحو نحو المحافظة على صوت النون ودلالتها التوكيدية في الفعل، فلا يطالها التغيير الصرفي؛ لئلا يختل المعنى الذي من أجله أُتي بها.

إن نون التوكيد الثقيلة ليست نونًا واحدة، بل هي في الحقيقة نونان، أولاهما ساكنة والثانية متحركة بالفتح. وفي ذلك دلالة واضحة على استحباب الاستكثار من النونات؛ لإثبات دلالات التوكيد في الفعل. ومن الملاحظ هنا أن المتكلمين ينحون نحو تغيير الفعل الذي تتصل به النون وتغيير ضمائره التي تتصل به؛ من أجل المحافظة على سكون أولى النونين، ولذلك من الدلالة على الاعتماد القوي عليها في تأدية المعنى، والتضحية ببعض بنية اللفظ وأجزاء الضمائر في سبيل إظهار المعنى بها، ما لا يخفى.

(١) ينظر ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٤/٩٤، وينظر (هامش المحقق رقم ٤).

(٢) ينظر ابن عصفور: ضرائر الشعر ص ٣٠-٣١.

ومن التغييرات التي تحصل للفعل الذي تتصل به نون التوكيد: فتحُ آخره، ورد اللام إن كان معتل اللام إلى أصلها، إن كان مسنداً إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكّر، نحو "لَيَنْصُرَنَّ، لَيَغْزُوَنَّ، لَيَسْعَيَنَّ". فإن كان مسنداً إلى ضمير الاثنين حُذفت نون الرفع وكُسرت نون التوكيد الثانية، نحو "لَتَنْصُرانِّ، لَتَغْزُوانِّ، لَتَسْعَيانِّ". وإن أُسند إلى واو الجمع فإن كان صحيحًا حذفت نون الرفع وواو الجمع، نحو "لَتَنْصُرُنَّ"، وإن كان ناقصًا مضموم العين أو مكسورها حذفت لام الفعل أيضًا زيادة على ما تقدم، نحو "لَتَغْزُنَّ، لَتَقْضُنَّ"، وإن كان مفتوح اللام حُذفت اللام وبقي ما قبلها مفتوحًا وحُرِّكت واو الجمع بالضمة، نحو "لَتَسْعَوُنَّ". وإن أُسند الفعل إلى نون النسوة زيد ألفٌ بينها وبين نون التوكيد مع كسر النون الثانية من نوني التوكيد، نحو "لَتَنْصُرْنانِّ، لَتَغْزُونانِّ، لَتَسْعَيْنانِّ". أما إن أسند إلى ياء المخاطبة فإنه يحذف منه نون الرفع وياء المخاطبة ولام الفعل إن كان ناقصًا غير مفتوح العين، نحو "لَتَنْصُرِنَّ، لَتَغْزِنَّ، لَتَرْمِنَّ"، وتبقى ياء المخاطبة محرّكة بالكسر مع فتح ما قبلها في الناقص مفتوح العين، نحو "لَتَسْعَيِنَّ"(١).

وهناك نونٌ من اللواصق النونية المهمة جداً تلحق آخرَ أحد أنواع الأفعال الثلاثة، هو الفعل المضارع، تسمى نون الرفع. وهي النون المميزة لطائفة لا يُستهان بها من الأفعال المضارعة تسمى "الأفعال الخمسة"، وهي كل فعل مضارع اتصلت به واو الجماعة، غائبًا أو مخاطبًا، أو ألف الاثنين، غائبًا أو مخاطبًا، أو ياء المخاطبة (يكتبون، تكتبون، يكتبان، تكتبان، تكتبين)(٢). فلم يبق على هذا من الأفعال

(١) ينظر في أحكام الفعل مع نوني التوكيد خالد الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٠٦-٢٠٩.

(٢) ذكر بعض علماء العربية أن الصور المتحققة لهذا النوع من الأفعال سبعة لا خمسة؛ لأن (تكتبان للمثنى المخاطب مذكرًا ومؤنثًا، وللغائبتين). وذكر آخرون أن الأمثلة الخمسة على التفصيل عشرة؛ لأن الحروف المتصلة بها تعد أحيانًا ضمائر وأحيانًا أخرى حروفًا. انظر حاشية الصبان بهامش شرح الأشموني ١/١٠٨.

المضارعة لم تلحقه النون إلا ما أسند إلى ضمير الواحد غير المؤكد؛ لأن ما أسند إلى جمع الإناث غائبًا ومخاطبًا تتصل به نون أخرى هي نون النسوة المتقدم ذكرها، وتتصل بالمؤكد نون التوكيد على ما مضى تفصيله.

يدلُّ ثبوتُ النون في هذا النوع من الأفعال علامةً مميزة للرفع ـ وهو أشرف أحوال اللفظ كما يقول النحاة ـ وخلوُّه منها في حال النصب والجزم، على قوة الاعتماد على النون وحدَها سلبًا وإيجابًا، حضورًا وغيابًا، وجودًا وعدمًا، في تأدية المعنى التركيبي لهذا الفعل، بخلاف الفعل الذي يخصص لتأدية المعنى فيه ثلاثُ علامات "الضمة للرفع والفتحة للنصب والسكون للجزم". وواضحٌ أنَّ هذا في النون أبلغُ في إظهارها علامةً مُعَيَّنَةً منه في تخصيص حركة إعراب لكل حال إعرابية على حدة. إذ يكون عدم النون هنا علامةً مثلما يكون وجودها علامة؛ «فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر. فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء»(١).

ونون الوقاية تلتصق بالفعلِ لاحقةً باعتبار الفعل وحده، وحشوًا باعتبار الفعل وضمير المتكلم معًا؛ لتقيَ الفعلَ من أن يُكسر مع الياء، ولئلا يختلَّ إعرابه باختفاء علامته. وتدخل نونُ الوقاية أيضًا على الحرف، كما سيرد. وهنا يجدر بالمرء أن يتساءل: لِمَ اختيرت النون دون غيرها لإنجاز عمل الوقاية هذا؟ وأظن أن السرَّ في هذا أنَّ النونَ تنفرد بالجمع بين خصائص الصامت وبعض صفات الصائت، ويؤمَنُ فيها فوق ذلك ما خيف في حروف اللين، وهو أيضًا سر اختيارها لتُختَتَم بها الأسماء، كما سيرد عن العكبري عما قليل. ويؤنِسُ بقرب هذا الجواب أن النون

(١) الأنباري: أسرار العربية ص ٦٨ ـ ٦٩.

بها وحدها يُجْبَرُ من الصيغ ما يحتاج إلى حرف يجبر نقصَه من غير بنيته الأساسية، كما سنذكره فيما يأتي من صفحات الدراسة.

لقد عُدَّت هذه النون الواقية أيضًا علامةً فارقةً، ودليلاً على هوية اللفظ الذي اتصلت به. إذ بها فَصَلَ النحاةُ بين الاسم والفعل إذا اشتبه أحدهما بالآخر. ففي جدل النحاة المشهور في صيغة التعجب "ما أفعله"، بين أن تكون فعلا أو اسمًا، استدل القائلون بالفعلية بدخول نون الوقاية عليها؛ لأنك تقول مثلاً: "ما أفقرني إلى عفو الله"(١).

وتلحق نون الوقاية بعض الحروف أيضًا نحو (قدني) و(قطني) و(ليتني) و(لعلني)، وعدداً من الحروف الأخرى التي تنتهي بالنون أصلا، مشددةً نحو (إنَّ وأنَّ ولكنَّ)، وخفيفة نحو (من وعن). وتلحق ظرفًا ينتهي بالنون هو (لدن). واللافت للنظر هنا أن أكثر ما دخلت عليه النون ينتهي بالنون أيضًا، بل بعضها ينتهي بنونين لا واحدة فتصير نون الوقاية ثالثة. ويلاحظ هنا أن النون كما دخلت على ما يختل بالكسر وهو الفعل دخلت على ما لا يختل بذلك وهو الحرف والظرف. بل استحب فيها أن تدخل بالصورة الموصوفة نفسها على ما فيه نون أخرى مثلها.

ب ـ في الاسم:

تلحق النون جميع الأسماء العربية المعربة من آخرها على هيئة لاصقة تسمى بـ "التنوين". فتنفرد من دون سائر الحروف بالقدرة على إثبات كون اللفظة عربية أصيلة، أو أنها ليست كذلك. ذلك أنها ـ كما هو معلوم ـ الدال الوحيد على ما يسميه النحاة بـ "التمكن" في الأسماء العربية، بل وجودها يكون لازمًا لا محالة في المسمى عندهم "المتمكن الأمكن"، وهو المعرب المصروف، أي: المنتهي بنون ساكنة بعد علامة الإعراب مهما تكن. قال سيبويه: «التنوين علامة الأمكن

(١) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ٣/ ٣١.

عندهم والأخف عليهم»(١) . ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أنَّ ما تُنـزَع منه النون في غير المتمكن الأمكن لا بد من السؤال عن سبب نزعها منه، والتعليل لعدم وجودها فيه، كما هو معلوم في مباحث علل المنع من الصرف، فالنون إذًا مستحضرة في الذهن غيابًا وحضوراً.

إن التنوين ليس إلا إلحاق النون الساكنة بها بعد حركة الإعراب ، فهو "تفعيل" من النون، كما نصَّ على ذلك الأئمة من علماء العربية، «تقول نونت الكلمة: ألحقت بها نونًا، وسيَّنتها: ألحقت بها سينًا، وكوَّفتها: ألحقت بها كافًا»(٢). فالتنوين مصدرٌ دالٌّ على حدثٍ هو إلحاق صوت النون شيئًا من الألفاظ، واسمٌ دالٌّ على الصورة الصوتية التي يرمز لها كتابيًّا بضمتين أو فتحتين أو كسرتين فرقًا في التسمية لما يرمز له بصورة حرف النون. ويُلحظ هنا أن النون وحدها اختصت بأن اشتُق منها تسمية اصطلاحية للدلالة على إلحاقها بالألفاظ، واختصت أيضًا برسمين مختلفين للحالين. ولا يختلف "التنوين" في سماته الصوتية عن "النون الساكنة" بحالٍ من الأحوال، وإن كان لكل منهما اسمه الخاص به. يقول الدكتور عوض المرسي جهاوي: «قمت بتجربة صوتية لمعرفة حقيقة التنوين، وهل هناك فرق بينه وبين النون الساكنة، فسجلت جملتين: الأولى يوجد فيها التنوين، والثانية بها نون ساكنة، وهما: ملكٌ ترى، ولم تكنْ ترى. فوجدت أن الحزمتين التي ترمز الأولى منهما إلى التنوين والثانية إلى النون الساكنة متساويتان، كما أن المسافة بين مركزي الحزمتين وبين ابتداء الصوت متساوية كذلك. فيكون ذلك دليلاً على

(١) سيبويه: الكتاب ١ / ٢٢، وينظر الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣ - ٤.

(٢) ابن القيم: بدائع الفوائد ١ /٣٦. وقال ابن جني في سر الصناعة ٢ / ٤٩٠: "وهذا التنوين هو نون في الحقيقة". وينظر أيضًا قول ابن يعيش في شرح المفصل ٩ /٢٩: «يقال: نونت الكلمة تنوينا إذا ألحقت هذه النون. فالتنوين مصدر غلب حتى صار اسمًا لهذه النون. وفرقوا بهذا الاسم بين هذه النون والنون الأصلية.. والملحقة الجارية مجرى الأصلية.. ولذلك من إرادة الفرق لم يثبت لها صورة في الخط».

تساوي الصوتين من الناحية النطقية. أما مسألة اختلافهما في التسمية فيرجع ذلك إلى الدور الذي يقوم به كلٌّ منهما في اللغة»(١). وهذا الذي يقوله الباحث بدهي واضح، غير أنَّ بعض الاضطراب قد حصل في بعض أنواع التحليل اللغوي، كما حصل التداخل في التصور الوظيفي للصوت عند المتكلمين أنفسهم، وسيأتي.

تنتهي الأسماء العربية المتمكنة إذًا بنون ساكنة يقال لها "التنوين"، ولا بد ـ كما تقدم ـ من أن يُسأل عن سبب عدم مجيئها فيما لا تنوين فيه. ويعلِّلُ لذلك النحاةُ بعللٍ تسمى علل المنع من الصرف التسع، في مباحث طويلة تعج بمختلف الآراء وأصناف التحليل، يهمنا منها هنا في المقام الأول الوقوف على استشعار النحاة أهمية السؤال عن غياب النون عن آخر الأسماء جميعًا؛ لأن وضعها الطبيعي غير المستنكر في اللغة أن تكون حاضرة دومًا. كما يهمنا هنا أيضًا التذكير بأنَّ من بين العلل التي تُخْرِجُ الاسمَ عن طبيعته المألوفة فيخلو من التنوين، كونُهُ وافدًا إلى العربية غير أصيل فيها، وذلك الأعجمي، أو أن يكون ثقيلا مبتعدًا عن مجانسة الأسماء العربية في وضعها المعتاد، وذلك المشابهُ الفعلَ من بعض الوجوه.

ولا بد أن نذكِّر هنا أيضًا بالدلالة القوية الواضحة لحرص أهل اللغة ما أمكن على الإتيان بالنون في آخر الكلمة ساكنةً غيرَ محرَّكةٍ بحركة ما، وهي أنَّ سكون النون غير متلوَّةٍ بشيء يُظْهِرُ وجودَها في ختام كلِّ لفظةٍ ويُعْلِنُ عنه بجلاءٍ، لا يُتوهم معه أنها داخلة في أجزائها الداخلية؛ إذ قد توهم الحركةُ بمثل ذلك. هذا مع أنَّ اللغة العربية لغةٌ معربة تهتم بإظهار الحركة الدالة على المعنى في آخر الكلمة، لكنها لفرط ميلها إلى إظهار النون تختتم الكلمةَ بها بعد حركة الإعراب، كما سلف. ولهذا قرر بعض الباحثين المعاصرين أن النون صوت يستحسن السكوت عليه في العربية(٢).

(١) عوض جهاوي: ظاهرة التنوين ص ٢٨ ـ هامش رقم ٢.

(٢) إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص ١٣٩.

ويذكُرُ القدماءُ علّةَ استحسان زيادة النون - دون غيرها من الحروف - في آخر كل منصرف بأن النون أفضل وأقوى في تأدية الغرض من حروف المد واللين، مع أن بين النون وحروف المد شبهًا كبيرًا كما سبق؛ لأن حروف المد قد يلحقها «التغيير بحسب ما قبلها من الحركات، والنون أشبه بحروف المد؛ لما فيها من الغنة، ويُؤمَنُ فيها ما خيف من حروف المدّ»(١).

والنون المسماة تنوينًا، كما تثبت هوية اللفظ العربي بلحاقها آخره، معدودةٌ من جهةٍ أخرى في مجموعة الحروف التي تؤكد انتماء لفظٍ ما للعربية بوجودها في بنيته الأصلية، وتنفي أصالة آخر بعدم اشتماله عليها. إذ إنها من أحرف الذلاقة الستة التي إن عدمت الكلمةُ الرباعية والخماسية أحدَها أُخرجت من دائرة العربي الأصيل، وعُدَّتْ في الدخيل، وهي النون والميم والراء والباء واللام والفاء. يقول ابن جني: «فمتى وجدت كلمة رباعية أو خماسية معرّاةً من بعض هذه الأحرف الستة فاقضِ بأنه دخيل في كلام العرب وليس منه. ولذلك سميت الحروف غير هذه الستة "مصمتة"، أي: صُمِتَ عنها أن تُبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلاقة»(٢).

لَحَظ الدكتور إميل يعقوب أن بين تسمية تنوين "التمكين أو الأمكنية أو التمكن.. إلخ" باسم "تنوين الصرف" وبين المعاني اللغوية التي تشتم من جذر "صرف" علاقة قوية. إذ من الواضح ظهور دلالة لفظ الأمكنية على معنى الخلوص

(١) العكبري: اللباب ١/ ٧٤. وقال الأنباري: «فإن قيل: لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره؟ قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها إلى التنوين؛ لما يلزم من اعتلالها وانتقالها. ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياءً في الجر لانكسار ما قبلها. وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال إلى حال، وكان التنوين أولى من غيره؛ لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غنة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق، فأشبه الألف إذ كان حرفًا هوائيًا». أسرار العربية ص ٥٣. وانظر أيضًا: السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٨٧-٨٨.

(٢) ابن جني: سر الصناعة ١/ ٦٥.

من شبه ما ليس باسم عربي، وكذلك ما تدل عليه مشتقات الصرف؛ لأن الصِّرْف معناه الخالص من كل شيء، ومن معاني التصريف: التبيين، فقوله عز وجلّ ﴿صرفنا الآيات﴾ معناه: بيناها(١). ولذا كانت النون علامة فارقة للمصروف المعرب، وللصِّرف الخالص من شائبة عدم التمكن، وشائبة الأعجمية، وللمصرَّف المبيَّن الواضح؛ فلا ينصرف الذهن عند رؤيتها في نهاية الاسم عن الاعتقاد بأصالته وتمكنه.

وإذا كان الاسم يُنَوَّنُ، أي: ينتهي بنون، في حال الإفراد أو في حال الجمع المكسر أو في حال جمع المؤنث السالم، وهي أكثر الأحوال وروداً للأسماء، فإن النون لا تفارقه أيضًا في الأحوال الأخرى، إذ تكون في آخر المثنى وجمع المذكر السالم على صورة "لاحقة"، سواء كان منكرًا أم معرَّفًا، وسواء كان في أصله قبل لحاقها مصروفًا أم غير مصروف.

تلي نونُ المثنى في حال التثنيةِ حرفَ الإعراب الساكن متحركةً بالكسر. أما الحركة فلأن ما قبلها ساكن، وأما الكسرة فللفرق بينها وبين نون جمع المذكر(٢) وواضح أشد الوضوح أن النون هنا ـ ومثلها نون الجمع الآتي ذكرها بعد قليل ـ بوجودها تتغير الأحكام الإعرابية للاسم، فبعد أن كان في صورته التي تأتي فيها النون ساكنة مسبوقة بحركات الإعراب الثلاث، أي: في حال الإفراد مع التنوين، ينتفي هنا إمكان ورود الحركة، ويحل محله حرف إعراب، ثم النونُ متحركةً بالحركة الدالة على نوعها ومن ثم على معناها. ومع أن النون هنا تقابل التنوين في المنون كما يقرر ذلك النحاة(٣)، تبقى نون المثنى هذه حتى إن كان مفرده مما لا يلحقه تنوين، كأن يكون معرفًا بأل أو ممنوعًا من الصرف.

ومع أن التثنية محصورة في نوع معين من الأسماء، هو ما يقبل عقلاً أن يُثنى،

(١) إميل يعقوب: الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي ص ٢٠ ـ ٢١.

(٢) ينظر الأنباري: أسرار العربية ص ٥٥.

(٣) ينظر ابن جني: علل التثنية ص ٨٠ ـ ٨٤.

فيخرج من ذلك ما ليس كذلك، كالاسم العلم والأسماء المبهمة نحو الإشارة والموصول والضمائر، ونحو ذلك، نجد أنَّ لواصق المثنى هذه مما لا يستغنى عنه عند الدلالة على اثنين منها، وإن لم يعدها النحاة من المثنى حقيقةً بل من الملحق به؛ لاعتبارات تتعلق بأصول الصناعة النحوية، وذلك نحو: الزيدان، والزيدين، وهذان، وهذين، وهاتان، وهاتين، واللذان، واللذين، واللتان، واللتين. .إلخ، مثلما لم يُستغن عن النون الشبيهة بنون النسوة في ضمير الإناث "هنَّ" وإن لم تكن هي نون النسوة نفسها كما سيبيَّن بعدُ.

ونون الجمع التي تلحق مع حرف الإعراب آخر المجموع جمع مذكر سالمًا توافق نون التثنية في أشياء وتفارقها في أشياء أخر. توافقها في أنهما معًا ـ مع حروف الإعراب التي تسبقهما ـ وحدتان صرفيتان دالتان على معنيين، أحدهما التثنية والآخر الجمعية. وفي أنهما متحركتان، وخُصِّصَ لكل منهما حركة بعينها للتفريق. ويتلوان بصورة متشابهة حرفَ الإعراب الذي هو أيضًا وحدة صرفية للإعراب. وتختلف نون التثنية عن نون الجمع في أن الأولى أعمُّ، فتدخل على كل مثنى، في حين تدخل الأخيرة على نوع معين من الجموع. غير أن المتأمل يلحظ اتفاق كلا النوعين من الألفاظ في المحافظة على الانتهاء بصوت النون، ساكنة أو متحركة؛ لأن الجموع الأخرى ـ عدا صيغة منتهى الجموع ـ تنتهي هي أيضًا بنون أخرى هي المسماة اصطلاحًا بالتنوين كما مرَّ.

وتنتهي طائفة من الأسماء، صفاتٍ وغيرَ صفات، بنون تسبقها ألف، إما للدلالة على معنى معين، وإما زائدة لتمييز نوع خاص من الأسماء بهذه الزيادة. أما التي تقترن الزيادة فيها بمعنى وظيفي فمنها: المصدر على وزن "فَعَلان" كالغَلَيان، والجَوَلان، والهَيَجان. .إلخ، الدالة على التقلب. وزيدت الألف والنون أيضًا في بعض المصادر سماعًا، نحو العصيان، والكُفْران، والشُكْران، والغُفران، والعُدوان.

ومنها: الصفات المشهورة التي على وزن "فَعْلان"، نحو: حيران، ولهان، عطشان، سكران، ندمان.. إلخ. والصفات الدالة على نسبة الموصوف بها إلى الكثرة في مقدار الصفة نحو: لُقمان، نَومان. ومنها: الجموع التي زيد على أصول مفردها ألفٌ ونون، كَفعلان نحو: نار ونيران، تاج وتيجان، غراب وغِربان، غُلام وغِلمان، حوت وحيتان، خروف وخِرفان، وكذلك فُعلان نحو: قضيب وقُضبان، ذَكَر وذُكْران، غَدير وغُدران، راكب وركُبان.. إلخ. وأما الأسماء التي مُيِّزت بهذا النوع من الزيادة فقد سمع عن العرب طائفة من الأوزان مختتمة بلاحقة الألف والنون هذه. منها أعلام، نحو: عُثمان، جُبران، سَلْمان، زَيدان، عَدنان، فِتْنان. ومنها غير علم، كَـ "فَعْلان": ظَيَّان، و"فِعْلان": عِلْيان، إنسان، و"فُعْلان": حُلْبان، تُومان، غُمْدان، و"فُعُلان": عُمُدان، و"فَيْعَلان": سَيْسَبان، تَيْحان، و"فَيْعُلان": خَيْسُمان، خَيْزُران، و"مَفْعَلان": مَكْرَمان، ملامان.. إلخ(١).

وقد تلحق النونُ أواخرَ بعض الكلمات، يسبقها حرفُ مدٍّ آخر غير الألف، أو وحدها من غير سبق بمد مطلقًا. فالزيتون مثلاً فَعلون من الزيت(٢)، وإن عدَّهُ بعضهم على زنة "فيعول"؛ لعدم وجود "فعلون"(٣). والضيفن عند سيبويه فَعْلَن، وهو الذي يجيء مع الضيف للأكل(٤).

والملاحظ أنَّ المنتهي من الألفاظ السابقة بالنون والمد أو بالنون وحدها يُشْتَمُّ منه في الغالب الأعم الدلالة على الزيادة والكثرة، مقارنةً مع الأصل الذي زيدت فيه. وهو ما يشعر بأن النون - بالإضافة إلى استحسان المتكلم الإكثار منها في ختام

(١) ينظر السخاوي: سفر السعادة وسفير الإفادة ١/١٨٦-١٨٨، ٢٤٣، ٢٥٤، ٣٥٤، ٣٨٠، ٣٩٨-٤٠٠، ٤٦٣-٤٦٤.

(٢) ينظر السابق ١/٢٩٢.

(٣) ابن عصفور: الممتع في التصريف ١/١٢٥.

(٤) ينظر سيبويه: الكتاب ٤/٣٢٠.

الكلمات ـ هي سبيل المتكلم إلى الدلالة في طائفة كبيرة من الألفاظ على الكثرة، أو على الزيادة عما يفيده الأصل مجرداً منها، وستأتي الإشارة إلى ذلك في دلالات النون.

كما يلاحظ أيضًا أن المد الذي يسبقها هنا ما هو إلا أداة تعتمد النون عليها في الظهور؛ لأن المد في حقيقته ليس أكثر من حركة هوائية لا بد منها ضرورةً بعد كل صامت أو قبله، فإما أن تقصر فتصير حركة قصيرة، وإما أن تطول فتصير حرف مد، وقد تسمى حركة طويلة. ولذلك نستطيع أن نطمئن إلى الاعتقاد بأن المتكلم اعتمد في الإتيان بالمعنى على النون بصورة رئيسة، وأطال الحركة السابقة عليها ـ فيما طالت فيه الحركة ـ لمزيد من بيان أثر النون الصوتي.

أما المواضع التي جاءت فيها النونُ في الاسم سابقةً أو حشواً فقد سبقت الإشارة فيما مضى إلى مواضع زيادتها في الاسم. غير أن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن النحاة ذكروا مواضعَ تكون فيها حروفُ الزيادة في اللفظ ملحقةً إياه بما ليس فيه زيادة من الألفاظ النظيرة الأخرى، وهو باب "الإلحاق" المشهور. ومعنى ذلك أن حروف الزيادة تكون في باب الإلحاق بمثابة اللواصق التي تُلْحِقُ لفظًا بلفظ لغير معنى من معاني الزيادة المعروفة، ولا ينطبق في الوقت نفسه على اللفظ المزيد في هذا الباب ما ينطبق على الألفاظ المزيدة في غيره من قوانين التصريف التي بها يُعرف الزائد والأصلي. ومن بين الحروف التي تُلْحِقُ بناءً ببناء حرفُ النون، وذلك في عدد كبير من الأبنية العربية ذكرها الصرفيون، منها ما هو من أبنية الأسماء ومنها ما هو من أبنية الأفعال.

فمن الأفعال الثلاثية التي صارت بالنون من الملحق بالرباعي المجرد: "فَعْنَلَ" نحو: قَلْنَسَ. ومن الملحق بمزيد الرباعي: "افْعَنْلَلَ" نحو: اقْعَنْسَسَ، و"افْعَنْلَى" نحو: اسلنقى. ومن أبنية الأسماء الثلاثية الملحَقَة بالرباعي المجرد كجَعْفَر: "فَنْعَل" نحو: عنسل (الناقة السريعة)، عنبس (الأسد)، حنظل (شجر معروف)،

و"فَعْلَن" نحو: رعشن (المرتعش)، عَلْجَن (الناقة المكتنزة)، ضيفن (الذي يأتي مع الضيف). ومن الملحق بقِمَطْر: "فِعَلْن" نحو: بِلَغْن (البلاغة)، خِلَفْنَة (كثير الخلاف)، عِرَضْنَة (مشية فيها اعتراض). ومن الملحق بجُحْدُب: "فُنْعَل" نحو: جُنْدَب (الجراد)، قُنْبَر (طائر)، عُنْصَل (البصل البري). ومن الملحق بالخماسي المجرد الملحق بِسَفَرْجَل: "فَعَنْلَل" نحو غَضَنْفَر (الأسد)، عَرَنْدَس (الأسد أيضاً)، جَحَنْفَل (غليظ الشفة)، وَرَنْتَل (الشر)، عَفَنْجَج (الضخم)، ضَفَنْدَد (الضخم الأحمق)، عَرَنْدَد (الصلب)، و"فَعَنْلى" نحو: سَرَنْدَى (السريع في أموره)، قَرَنْبى (دويبة)، و"فَعَنْعَل" نحو: سَجَنْجَل (المرآة)، عَصَنْصَر (الجبل)، عَقَنْقَل (الكثيب)، و"يَفَنْعَل" نحو: يَلَنْدَد (شديد الخصومة)، يَلَنْجَج (عود البخور)، و"أَفَنْعَل" نحو: ألندد، ألَنْجَج، و"فَعَلْنَى" نحو: عَفَرْنى (الأسد)، عَلَدْنى (الغليظ). ومن الملحق بِجِرْدَحْل: "فِنْعَلْو" نحو: سِنْدأو (القصير)، قندأو (السيئ الخلق)، حنطأو (العظيم البطن)، كِنْدأو (الجمل الغليظ)، و"إِنْفَعْل" نحو: إنفخر (المفتخر)، إنقحل (الشيخ اليابس). ومن الملحق بِقُذَعْمِل: "فُعَلْنِيَة" نحو: بُلَهْنِيَة (رغد العيش). ومن الملحق بِقِنْدِيل: "فِعْلِين" نحو: غِسْلِين (وهو المذكور في القرآن بمعنى ما يسيل من جلود أهل النار، ويعني في اللغة أيضاً ما يُغسَل من الثوب). ومن الملحق بسِرْداح: "فِعْنال" نحو: فِرْناس (الأسد)، و"فِنْعال" نحو: قِنْعاس (البعير العظيم)، و"فِعْلان" نحو: سرحان (الذئب)، شريان، ضبعان. ومن الملحق بقُرْطاس: "فُعْلان" نحو: سُلطان، قُربان، ثُعبان. ومن الملحق بسَلْسَبيل: "فَنْعَليل" نحو: عنتريش، خنشليل (والكلمتان بمعنى: الناقة الصلبة)، خَنْفَقيق (السريعة من النوق)، مَنْجَنيق (من آلات الحرب)، منجنين (وفيها لغة ثانية هي: منجنون)(١).

(١) ينظر عضيمة: المغني في تصريف الأفعال ص ٧٢ - ٧٨.

وبالتأمل في الحروف التي زيدت لما سماه النحاة بالإلحاق يُلحَظ أنها لم تخرج عن أحرف المد واللين التي لا يُستغنى عن زيادتها في كل موضع، كما مرَّ، وتكرار الحرف الأصلي، وهو أحد طرق الاشتقاق في العربية، والنون في الأبنية التي سبق ذكرها. أما غير ذلك فلم يُزَد إلا الميم - التي هي أخت النون لقربها منها صفة ومخرجًا - والتاء، لكنَّ الأبنية التي زيدت فيها الميم والتاء للإلحاق قليلة، لا تقارن بما زيد فيه غيرهما.

ج - في الحروف والأدوات والضمائر:

يجد المتأمل في بنية الحروف العاملة وغير العاملة في العربية، وفي الأدوات التي هي بمثابة الحرف حتى إن عُدَّت عند النحاة من قبيل الأسماء أو الأفعال، أنها في الغالب قصيرة، تتكون من حرفين أو ثلاثة، وأنها في الغالب تنحو نحو الانتهاء بحرف لين (إلى، على، لا، ما، يا، إذا، حتى، مهما، متى، إلا، أو، لو، في، أي، كي). غير أن بعضًا من الأدوات لا يُختتم بحرف اللين، بل بغيره. وبالتأمل فيما ينتهي بغير اللين سنجد أن النون هي البديل الأول لحرف اللين، بل قد تتقدم في تفضيل الإتيان بها واستحسانها في مُختتم الأداة على اللين. ذلك أن الأدوات التي تنتهي بالنون من الكثرة أولاً بحيث تسترعي الانتباه (أنْ، إنْ، إنَّ، أنَّ، مِنْ، مَنْ، لَنْ، عَنْ، إذنْ، كأيِّن، أيْنَ)، وقد اشتمل بعض الظروف التي هي في حكم الأدوات على النون وسطًا (منذ، عند)، وآخراً (لدن، الآن). وثانيـًا: أن التدقيق في المواضع التي أُتي بالنون فيها من هذه الأدوات يتبين منه أن المتكلم حرص على الإتيان بجميع التنوعات المختلفة الممكنة لصوت النون مع صوت آخر؛ من أجل الدلالة على المعاني الحيوية المهمة في اللغة، والتي تزيد في الأهمية عن المعاني الأخرى التي تؤديها الأدوات الأخرى غير النونية. وسيتبين كثير من هذه الصور في السطور التالية.

سنبدأ بالكلام على النون بعد الهمزة في طائفة من الأدوات؛ لنرى - مقارنةً مع تنوُّعات الهمزة وحرف اللين - مقدار تقدم النون على اللين في هذا الموضع، من حيث الكثرةُ في عدد الأدوات المتوصَّل إليها بالنون مع الهمزة، ومن حيث الثراءُ الدلالي لاجتماع الصوتين معًا. ومعلومٌ عند دارسي العربية أن حرف الهمزة من أقرب الحروف إلى حروف المد واللين، ويشترك في أحكام الإعلال والإبدال معها في أحوال متعددة. وقد استثمرت اللغةُ حرفَ الهمزة مع كل حرف من حروف المد واللين في إنتاج أداة لكل اجتماع للهمزة مع أحدها؛ فالهمزة مع الفتحة القصيرة (أ) حرف استفهام، وحرف نداء، ومع الألف (آ) حرف نداء، ومع الواو (أو) حرف عطف، ومع الياء (أي) حرف تفسير، ونداء، وبالتشديد موصولة واستفهامية، ومع كسر الهمزة حرف جواب بمعنى نعم. لكن اجتماع الهمزة مع النون أنتج عددًا من الأدوات، يمكن القول: إنه أكبر عدد ممكن إنتاجه باجتماع الحرفين. فمع فتح الهمزة وسكون النون (أنْ) وهي أنواع: أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وهي أم الباب في نواصب المضارع، وتكون هي والفعل المنصوب بها بمثابة المصدر، وأن حرف التفسير، وأن المخففة من الثقيلة، وأن الزائدة. وقد ذكر بعض النحاة من معاني "أن" غير ما مرَّ: الجازمة، والشرطية، والنافية، والتي بمعنى "إذ"، وبمعنى "لئلا"(١). ومع كسر الهمزة وسكون النون (إنْ) الشرطية الجازمة لفعلين، وهي أم الباب، والنافية، والمخففة من الثقيلة، والزائدة. وذكر بعضهم من معانيها: كونها بمعنى قد، وبمعنى إذ(٢). ومع كسر الهمزة وتشديد النون (إنَّ) الناسخة لحكم الابتداء، وهي أم الباب، وإليها نسب الباب كله، فقيل: باب "إنَّ" وأخواتها. ومن أهم معانيها توكيد مضمون الجملة، ولذلك اهتم بدراستها البلاغيون أيضًا. وتأتي حرف جواب بمعنى نعم على رأي بعضهم،

(١) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٤١ - ٥٥.

(٢) السابق ص ٣٩.

وعليه خُرِّجَ قوله تعالى ﴿إن هذان لساحران﴾(١) في قراءة التشديد . وبفتح الهمزة وتشديد النون (أنَّ) حرف التوكيد والنصب المشابه لمكسور الهمزة، غير أن المفتوحة الهمزة تخالف مكسورتها في أحكام مشهورة، لعل خلاصة الأمر في الفرق بينهما أن المفتوحة تؤوَّلُ مع ما بعدها بمفرد، في حين تؤول الأخرى بجملة، ثم نتج عن ذلك اختلاف في عدد من الأحكام النحوية، مفصلة في مطولات النحاة، ولا مجال هنا للخوض فيها. وذكر بعض اللغويين أن "أنَّ" تأتي أيضًا في لغة بعض قبائل العرب بمعنى "لعل"(٢).

ومما يسترعي الانتباه أن حرف التوكيد والنصب "إنَّ" قد استثمر المتكلمون جميعَ إمكانات التحوُّل فيه من صورة إلى أخرى (بفتح الهمزة وكسرها مع تثقيل النون، وبتخفيف النون مع الفتح والكسر) إما للبقاء في إطار التوكيد نفسه مع خلاف بين صورة وأخرى في أحكام الإعراب، ويمثل ذلك صور الأحكام النحوية المتعددة للحرفين، مشددين ومخففين، وإما للخروج إلى حقول معنوية أخرى خارج حدود التوكيد والنصب. وهذا يعني الميل إلى استحواذ النون في أذهان المتكلمين على الاستحباب في استثمار التنوعات الممكنة للأداة الواحدة التي تكون النون طرفًا فيها، بدلاً من تأليف أداة جديدة لكل معنى.

ويعتقد بعض أعلام النحاة ـ كابن هشام الأنصاري ـ أن ضمائر المخاطب (أنت، أنتما، أنتم، أنتن) ليست بكاملها ضميرًا، بل الضمير "أنْ" وحدها، والتاء حرف خطاب، ونسب هذا الرأي للجمهور. وكذلك الأمر في ضمير المتكلم (أنا)؛ إذ هي «ضمير المتكلم في قول بعضهم: "أنْ فعلتُ" بسكون النون، والأكثرون على فتحها وصلاً، وعلى الإتيان بالألف قطعًا»(٣). ونجد كذلك أن ضمير جماعة

(١) من الآية ٦٣ من سورة طه.

(٢) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦٠.

(٣) السابق ص ٤١، وينظر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٩٦، ٧٠١.

المتكلمين المنفصل (نحنُ) قد أحاطت به النون من أوله وآخره . أما ضمير جماعة المتكلمين المتصل (نا)، وهو كما نرى نونٌ بعدها مدة، فيتصل بالأسماء وبالأفعال وبالحروف، ويأتي ضمير رفع وضمير نصب وضمير جر.

وتأتي النون أيضًا في الضمائر موكولاً إليها وحدها تأدية ما يمكن لضمير مستقل أن يؤديه من الوظائف اللغوية التي تتحملها الضمائر في العادة . فضمير الغائبات (هنَّ) و(إياهنَّ) والمخاطبات (أنتنَّ) و(إياكنَّ) فيها نونٌ تشبه إلى حدٍ كبيرٍ يلفتُ الأنظارَ نونَ النسوة التي تكون مع الفعل ضميراً مستقلاً، وإن كانت هنا مشددة، وتؤدي مع الضمير أهمَّ وظيفة إشارية لها مع الفعل، وهي إفادة كون الضمير مراداً به جمع الإناث . وتتقاسم مع حروف اللين والميم ـ والميم قريبة من النون كما هو معلوم ـ وظائفَ الإشارة إلى عدد الذين يعود إليهم الضمير (هو، هي، هما ، هم، هنَّ)، (إياه، إياها، إياهم، إياهنَّ) وضمائر المخاطب (أنت، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ)، (إياك، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنَّ)، وكذلك الضمائر المتصلة، سواء أكانت متصلة بالأفعال أم بالأسماء أم بالحروف . واقتسمت التاء والكاف والهاء الدلالة على معنى الخطاب والغيبة . وأظن أن سر اختيار كل حرف من هذه الحروف في أواخر الضمائر في العربية هو استقرار دلالته في أذهان المتكلمين على نوع معينٍ من الدلالة صار مألوفًا فيه من خلال توارده في أنواع الكلام المختلفة قريبًا في التصور الذهني لما يدل عليه بوجوده في الضمير(١) . ويلحظ المتأمل في النون اللاحقة للضمائر الدالة على الإناث (أنتنَّ، وهنَّ، وإياكنَّ، وإياهنَّ) مقارنة بما يناظرها من ضمائر جمع الذكور المنتهية بميم أن نونها مشددة، وفي ذلك دلالة من جهةٍ على استحباب الإكثار من النونات، ومن جهةٍ أخرى على

(١) انظر تعليل العكبري تخصيص العربية حروفًا بأعيانها ضمائر، والمناسبة في اختيار الألف للتثنية والواو والميم للجمع والتاء المكسورة للمخاطبة والنون للإناث . . . ونحو ذلك، مع ما يفهم من معان من هذه الحروف في مواضع تركيبية معينة: اللباب ١ / ٤٧٦ ـ ٤٧٨ .

الحرص على إظهار النون بتشديدها وعلى حمايتها من التعرض للانمحاء أو الاندغام في غيرها في حال التسكين.

ومما تقدم يتبين أن النون لا تكاد تخلو منها بصورة ظاهرة الغالبيةُ العظمى في أحد أقسام الكلمات العربية، وهو الاسم، الذي هو أكثر الأقسام اللغوية الثلاثة وجوداً، كما تدخل على الأفعال في طائفة لا يستهان بها من المواضع التركيبية، وتدخل أيضًا على ثالث الأقسام وهو الحرف. ويدل هذا التوارد للحرف على جميع أنواع الكلم على أهمية خاصة للصوت النوني عند متكلمي اللغة، لا تحظى بها سائر الأصوات اللغوية الأخرى.

(٧)

وظائف النون ودلالاتها:

سبق الإلماح إلى أن للنون دلالات متعددة مستقرة في أذهان المتكلمين، توحي النون عند ورودها بواحد منها أو أكثر، اتضح بعضها من خلال العرض المتقدم. غير أننا سنعرض هنا عدداً من الدلالات الأخرى الواضحة التي خصص المتكلمون حرف النون خاصة دون غيره لإظهارها والتعبير عنها بمجرد سماع الصوت النوني، أو قل: هي دلالة زائدة على المعاني الحرفية للألفاظ لا يمكن التعبير عنها باللفظ مجرداً من هذا الصوت المميز ذي الدلالة المميزة. وبها يتبين أن النون أداة لغوية مستقلة تضاف إلى العبارات في مواضع متفرقة منها لدلالات معيَّنة مشتركة مصطلح عليها في النظام الذهني للجماعة المتكلمة بالعربية.

لقد عُني المتقدمون في مواضع متفرقة من بحوثهم اللغوية بتبيان بعض الجوانب التي يُستشف منها إحساس عدد منهم بدلالة خاصة للنون في خواتم الألفاظ لا يشاركها في تأديتها غيرها. لعل في مباحث ما يسمى بـ "أقسام التنوين" إظهاراً وبيانًا لأكثرها، هذا إلى ما انفرد به بعض حذاق القدامى من مناقشة دلالات

التنوين الرئيسة، كأبي القاسم السهيلي وغيره كما سيأتي. ولذا سنتتبع في الفقرات القادمة أهم ما ورد عنهم في هذا الجانب.

ذكروا للتنوين أنواعًا، هي - فيما أرى - لا تعد من قبيل التقسيم، بل هي حصر لجميع المواضع التي سُمِعَ فيها عن العرب التنوين، مع ذكر دلالته ووظيفته في كل موضع. ووصلت الأنواع عند بعضهم إلى عشرة هي: تنوين الصرف (التمكين)، والتنكير، والمقابلة، والعوض، والترنم، والغالي، والاضطرار، والحكاية، والشاذ، والزيادة، جمعها بعضهم في بيتين من الشعر، هما[1]:

أقسام تنوينهم عشر عليك بها | فإن تقسيمها من خير ما حُرِزا
مكّنْ وعوِّضْ وقابِلْ والمنكَّرَ زِدْ | رنِّمْ أو احكِ اضطرِرْ غالٍ وما هُمِزا

وأهم ما في هذه التقسيم العشري إشارته إلى دلالة التنوين على معان ووظائف عدة، منها: الإعراب، والتنكير، ومقابلة التنوين في بعض الألفاظ النونَ في غيرها، وكونه عوضًا يكتفى به عن كلمة أو عبارة، وكونه زائدًا على البنية لتحقيق أغراض صوتية وتركيبية. وسننطلق من مجموع ما أثبته علماء العربية الأوائل للنون من الوظائف والدلالات، وما أثبته إضافة إلى ذلك المعاصرون لها؛ لنصل إلى رسم ملامح صورة متكاملة للنون، تُبين عن مدى اعتماد المتكلم على هذا الصوت في أداء الأغراض اللغوية المختلفة.

أ - النون وسيلة الأداء المقطعي:

ذهب الدكتور أحمد كشك في بيان قيمة التنوين الصوتية في أواخر الكلمات العربية إلى أن التنوين يؤدي في الكلمات الداخلية للجملة العربية سكتاتٍ سريعةٍ خفيفةٍ محتاجٍ أشد الحاجة إليها؛ لانبناء الجملة العربية على نحو مقبول نطقًا. إذ

(١) أبو اللطف العشائر: الموضح المبين لأقسام التنوين ص ١٨. وينظر صبحي عبد الكريم: النون وأحوالها في لغة العرب ص ٢٣.

نظر إلى جمل إنجليزية تشتمل على كلمات أواخرها ساكنة، نحو:

Tell your teacher.

أو:

Look at this picture.

في مقابل جملة عربية أواخر كلماتها معربة منونة، نحو:

رأى محمدٌ عليًا رؤيةً واضحةً في المساءِ

حيث يقابل سكونُ أواخر الكلمات الإنجليزية سكونَ التنوين في آخر الكلمات العربية(١). ويؤيد قولَ كشك هذا أن العربية تعتمد بالضرورة على حركة آخر الكلمة الإعرابية، فلو لم تكن تلك السكتة النونية لالتقت الحروف المتحركة في أواخر الكلمات ـ وحركاتها مما لا يستغنى عنه من أجل أداء المعنى ـ بالحروف المتحركة في أوائل الكلمات التالية لها، فأصبحت الحروف كلها متحركة في الغالب، وهذا مما تنأى عنه العربية، كما هو معلوم؛ إذ لا تلتقي فيها الحركات الكثيرة إلا في مواضع قليلة معلومة. ولهذا السبب استغنت اللغات غير المعربة عن التنوين الذي يحقق الوقفات المحتاج إليها بالسكون، وللسبب نفسه استغنت العاميات المعاصرة التي اختفى فيها الإعراب عن التنوين أيضًا.

يطرأ على الكلمة بعد تنوينها من المظاهر ما لم يكن فيها قبله. فمما يطرأ عليها، مما يلتقي مع ما ذكره كشك، أن التنوين يحقق لمجموع ألفاظ الجمل والعبارات ما هو من شروط اللفظ العربي من جهة المقاطع التي تقبلها العربية. بل التنوين هو في كثير من الأحيان الأداة التي يتحدد بموجبها بدء المقطع أو نهايته. إذ عبارة "عَلَمٌ خَفوق" مثلاً من غير تنوين كلمة "علم" سيكون فيها خمسة متحركات (عَلَمُخَفُ)، وهو ما تأباه العربية، وبتنوينها سيفصلُ بين كل متحركين أو ثلاثة متحركات ساكنٌ، فيقبل ذلك في الذوق العربي. ومن جهة أخرى كانت

(١) أحمد كشك: اللغة والكلام أبحاث في التداخل والتقريب ص ٥٠.

النون الساكنة هنا علامة لنهاية المقطع الثالث في العبارة يبدأ بعدها الرابع. وسنلحظ فوق ذلك أن التنوين إلى جانب تعيين صورة مقاطع الجمل هو المعيِّن أيضًا لمواضع النبر في الكلمة. ذلك أن النبر في كلمة "خالد" غير منونة على الخاء، وعلى اللام مع التنوين. كما سنلحظ فيما سُمِّي بتنوين الاضطرار مثلا في نحو قول الشاعر:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرٌ سلام

أن تنوين ما ليس بمنون هنا ألجأ إليه أمران: أحدهما وزن البيت، والآخر النظام المقطعي في "مَطَرُعَلَ" و"مَطَرُسَلَ".

ولعل ضرورة ارتباط حركة الإعراب بصوتٍ ما من الأصوات بعدها يفسر لنا كون التنوين "ظاهرة عربية" كما كان الإعراب كذلك. ويؤكده أن "التمييم" ـ أي: انتهاء الكلمة بميم ساكنة، ويلاحظ هنا صلة الميم بالنون ـ كان ظاهرة من ظواهر اللغة العربية القديمة واللغة الأكادية القديمة أيضًا، كما ينقل الجهاوي عن يعقوب بكر، وفي السامية القديمة كما ينقل ذلك برجشتراسر، والتنوين في مقابل ذلك صار ظاهرة عربية حديثة، أو هو تحول التمييم في اللغات السامية القديمة بمرور الزمان إلى تنوين(١).

ب ـ النون قرينة التطريب والترنم:

ذكر علماء العربية نونًا ساكنةً ترد في آخر بيت الشعر بدل مدة الإطلاق، واصطلحوا على تسميتها بـ "تنوين الترنم"، وجعلوها من أقسام التنوين كما مرَّ، وتدخل على الحرف وعلى الفعل وعلى الاسم. ومن ذلك قول جرير:

أَفِدَ الترحُّلُ غير أنَّ ركابَنا لما تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِنْ

وقول النابغة:

أقلي اللوم عاذل والعتابَنْ وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ

(١) عوض جهاوي: ظاهرة التنوين ص ٢٦ ـ ٢٧.

وأدخل بعضُ النحاة ـ كابن يعيش ـ النونَ اللاحقة للقوافي المقيدة كقول رؤبة بن العجاج:

وقاتم الأعماق خاوي المخترَقْنْ

أيضًا في هذا النوع(١)، وسمى آخرون هذه الأخيرة باسم يميزها هو "التنوين الغالي". ويؤكد ابن مالك ـ فيما يرويه عنه ابن هشام ـ أن تسمية النون الساكنة اللاحقة القوافي تنويناً مجاز، وإنما هي نون أخرى زائدة(٢). ولهذا آثر بعضُ الدارسين المحدثين التسميةَ بـ (نون الترنم) بدلا من تنوين الترنم، كما مال إلى جَعْل كلا النوعين، أي: الترنم والغالي، للترنم، بدلا من تسمية أحدهما بالترنم والآخر بالغالي، موافقًا في ذلك ابن يعيش(٣). وقد قال بعض النحاة ـ كسيبويه ـ إن حق التسمية أن تكون "تنوين قطع الترنم"؛ لأنها لقطع الترنم بحرف الإطلاق(٤). غير أن ابن يعيش ردَّ قول إمام النحاة بقوله عند ذكر هذا النوع: «وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي؛ للتطريب، معاقبًا بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم. وقد قال بعضهم: إنما قيل للمطرب: "مغنٍّ" لأنه يُغَنِّن صوته، وأصله: مغنّن.. وهو على ضربين، أحدهما: أن يلحق متممًا للبناء، مكملاً للوزن. والآخر: أن يلحق بعد استيفاء البيت جميع أجزائه نيِّفًا عن آخره»(٥).

وقد يشهد لرأي ابن يعيش في تأكيد الاستلذاذ بغنة النون في آخر البيت الشعري ما نشعر به في القصائد النونية العذبة، كنونية ابن زيدون الرقيقة المشهورة

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٣٤.

(٢) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٤٨.

(٣) محمد العمري: خصائص لغة تميم ص١٥٤.

(٤) سيبويه: الكتاب ٤/ ٢٠٦-٢٠٧.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٩/ ٣٣.

مثلاً ونحوها . ويشهد لذلك أيضًا أن العرب استجازوا الوقف على النون الساكنة خاصة، وحذفوا الحرف التالي لها، واستعذبوا ذلك واستحسنوه في نحو قول الشاعر:

وَمِــنْ هانئٍ كاسف بالُهُ   إذا ما انتسبتُ له أنكرنْ

وهل يمنَعنّي ارتيادي البلا (م)   دَ من حَذَرِ الموت أن يأتينْ

وعلى قياس هذا الاستحسان خَرَّج النحاةُ قولَ الله تعالى ﴿فإن حاجوك فقل أسلمت وجهي لله ومن اتبعن﴾(١) مع أن ليس في القرآن الكريم ضرورة، إلا أن الفواصل القرآنية يستحب فيها ما يستحب في القوافي، فحذفت الياء تشبيهاً لها بالقوافي كما في الأبيات السابقة(٢).

وفي الأداء القرآني أيضًا غنةٌ مميزة للنون في غير الفواصل وخواتم الآي، يُتَغَنّى بالنون فيها، هي مد الغنة فيما عُرِف عند علماء التجويد بـ "أحكام النون الساكنة والتنوين" . فتمد غنة النون مقدار حركتين إذا سكنت وتلاها حرف من حروف "الإدغام بغنة"، أو أحد حروف الإخفاء، أو حرف الإقلاب، وتُظهر النون مع حروف الإظهار، وتدغم بغير غنة مع حرفي اللام والراء.

أما في الشعر فإنَّ تأكيد النحاة القدماء جواز صرف ما لا ينصرف في الشعر خاصة، وعدم إجازة منع صرف ما ينصرف(٣)، مع تعليلهم ذلك بعلة جواز رد الأشياء إلى أصلها(٤) ـ وهو تعليلٌ له دلالته المهمة هنا؛ لأنه ينبه على أنَّ الأصلَ في الألفاظ أن تُنَوَّنَ ـ يتضمن ذلك أيضًا تأكيدَ استحبابِ صوت النون في الشعر، حتى لو أدى ذلك إلى الخروج عن القاعدة النحوية المقررة . بل لقد استُحب صوت

(١) الآية ٢٠ من سورة آل عمران.

(٢) الباقولي: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/ ٢٢١.

(٣) وهو مذهب سيبويه وأكثر البصريين. وأجاز الكوفيون والأخفش ترك الصرف. انظر السيرافي: ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٤) ينظر السيرافي: ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ٤٧.

النون حتى في خواتم الأبيات التي لا يتفق الإتيان بها مع الوزن العروضي، إذ التنوين الغالي مثلاً نونٌ زائدة على الوزن بكامله، كما مر. وهذا ما جعل القدماء يختلفون بشأن توجيه هذا النوع من التنوين في الشعر.

واستعذابُ صوت النون في خواتم العبارة شعراً كانت العبارة أم نثراً، وحتى في أولها وفي أثنائها، أمرٌ ظاهر لم يخفَ على أحد من القدامى ولا من المحدثين، ولذلك تواتر في النون من الحديث عن كونها أداة الترنم والتغني والتطريب والتعبير عن المشاعر الوجدانية ما لم يُقَل في غيرها. قال أحد الدارسين المعاصرين فيها: « فللنون من رقيق الفضة الخالصة صافي رنينها، ومن أنين المفجوع ذوب صميمه، لا أمسَّ بإنسانية الإنسان منها ولا ألصق. ففي النون رِقَّة وعصير أنفاس وألفة، لا أرشق بداية تبدأ الألفاظ بها ولا ألطف نهاية. ما جاورت النون حرفاً إلا وكان له من سنا أناقتها طيفُ خفة ورِقة ورشاقة. تفعل النون بأصوات الحروف ما تفعله الأنيقات الأديبات في نفوس الناس هزًّا لمشاعرهم وتهذيبًا لعواطفهم، صَحابة عيش ووفاء، ورفقة رِقَّة وإحاطة وحَنان، فكانت النون الأنيسة بذلك وحدَها. دنيا من المشاعر والشعر والموسيقا؛ لولاها ما اهتدى الإنسان إلى وترٍ يئنُّ وناقوسٍ يرنُّ، ولا إلى ناي أو كمان »(١).

ولعل في اختتام تفعيلات الخليل كلها بالنون الساكنة (فعولن، مفاعيلن، مفاعلتن. إلخ)؛ للتعبير عن الساكن في آخر التفعيلة، دليلاً على انسجام صوت النون مع نغمة التقطيع المناسبة للتغني عند الوقوف على آخر المقطع. ولهذا ذهب المحدثون الذين أرادوا الاستبدال بالتفعيلات التقليدية صوتين فقط أولهما متحرك والآخر ساكن إلى اختيار النون أيضًا ثانيةً ساكنة، فيما عرف بـ "التنتنة"، وهي: تَنْ تَنْ(٢).

---

(١) حسن عباس: خصائص الحروف العربية ومعانيها ص ١٦٩.

(٢) ينظر شعبان صلاح: موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع ص ١٧.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن من ذهب إلى وجود مناسبة طبيعية من نوعٍ ما بين الصوت وما يشير إليه أو يوحي به، في مقابل أولئك الذين أنكروا العلاقة من أي نوع بين الأمرين، قد استدلوا لتقوية وجهة نظرهم القائلة بالمناسبة بإيحاءات النون التنغيمية الغنائية المعبرة عن المشاعر الوجدانية والتطريب. وبقطع النظر عن تأييد إحدى وجهتي النظر ونفي الأخرى، وهو موضوع يطول ولا مجال للخوض فيه هنا، يكفي أن نرى أن من لمس من خلال ارتباط الصوت بما يوحي به علاقةً معينةً قد رأى بوضوح وجلاء في النون سمة التطريب، والتغني، وأداء المعاني الوجدانية بنغمة عذبة مستحبة. ويسير كلام حسن عباس الذي مضى الاستشهاد به قريباً في هذا الاتجاه.

وبالتأمل في كلام بعض الباحثين المؤيدين مذهبَ "الطبيعيين"، أي: القائلين بطبيعية المناسبة بين أصوات اللغة ومدلولاتها، نجده ظاهر الوضوح في تأكيد اقتران النون بمشاعر الحزن والوجد والهيام من جهة، واقترانها من جهة أخرى أيضاً بمشاعر الفرح والبهجة والاحتفال. من ذلك مثلاً ما أظهرته دراسة نعيم علوية في الألفاظ النونية (حنين، وعنين، وأنين، ورنين، وهنين، وجنّ، وغنّ..) ومشتقاتها وما يتفرع عنها من دلالات، يوحي جلّها بالأصوات المعبرة عن ألم الجسد أو النفس، لكن ذلك من بعض الوجوه ربما يعبر عن صوت يصدر عن فرحٍ أيضاً، حيث «يتعلق ذلك الاختلاف بحقيقة الأضداد: صوت الشخص في الحزن يشتمل على نغمة بارزة من صوته في الطرب، والعكس صحيح»(١).

ج ـ النون أداة لجبر نقص الألفاظ:

من المعلوم أن بعض الألفاظ العربية تحتاج في بعض تصرفاتها واشتقاقاتها إلى حروف تزاد على حروفها؛ لإمكان الإتيان بالصيغة المطلوبة. ولهذا وجد في العربية

(١) نعيم علوية: بحوث لسانية بين نحو اللسان ونحو الفكر ص ١٢٩، وينظر فصل (حنين / حنين إلى الطبيعة) ص ١٢١ ـ ١٤١، وكذا ينظر البحث في معجم (غنّ ورنّ) ص ٩٧ ـ ١٠١.

كلمات عومل بعض حروفها الزائدة معاملة الأصلي؛ لغرض الوفاء بالصيغة من غير أن تلتبس بصيغة أخرى. من ذلك على سبيل المثال: الميم في "تمسكن، وتمدرع"، من "مسكين، ومدرعة"، للحاجة إلى سبك "تفعلل" منهما، فجاءا في الظاهر على "تمفعل"، وهذه مسألة مشهورة، لا يعنينا في هذا المقام الخوض في تفاصيلها. وما يعنينا هنا هو شأن النون التي جاوزت هذا الاعتبار إلى حدٍّ لا يمكن أن يكون لحرف آخر، وهو استحسان إقحامها - ولا سيما في العربية المعاصرة - في بعض الصيغ، حتى إن لم تكن في البنية أصلاً، أصليةً ولا زائدةً. ونتذكر بالتأكيد هنا الكلمات الشائعة في عصرنا الحالي التي يزاد فيها على أصل الكلمة في اشتقاقاتها المختلفة نونٌ، نحو "العلمنة" من العلم، و"الشعرنة"(١) من الشعر، و"العقلنة" من العقل، و"العصرنة" من العصر أو من المعاصرة، والشرعنة من الشرع، و"الشخصنة" من الشخص.. إلخ(٢)؛ ربما لأنه لا يمكن الإتيان بمصدر غير ملبس من هذه الكلمات، فلُجئ إلى سبك مصدر آخر يشابه المصدر المأخوذ من الرباعي، ولم يوجد ما يصلح لجبر الثلاثي ويوصله إلى الرباعي من الحروف غير النون وحدها.

ويلتقي مع هذا النوع من الكلمات، من حيث إقحامُ النون على وجه الخصوص دون غيرها فيها، ما عبر عنه القدماء باسم التنوين الشاذ كتنوين "هؤلاءٍ"(٣)، غير أن هذا النوع شُبِّهَ فيه ما لا ينون بما ينون، وهو أيضًا في آخر الكلمة لا داخلها. لكننا يمكن أن نرى من وجوه الشبه بين النوعين العودةَ إلى صوت النون لإكمال ما يود المتكلم إكماله في اللفظ، ولجبر ما يرى الحاجة ماسة إلى جبره، سواء في داخل

(١) الشعرنة مصطلح من مصطلحات النقد الثقافي الأساسية، ويعني في هذا الحقل: تأثر الثقافة بالشعر ودخوله في بنيتها التكوينية. ينظر عبد الله الغذامي: النقد الثقافي - قراءة في الأنساق الثقافية العربية (الفصل الثالث).

(٢) ذكر السامرائي من هذا القبيل من الألفاظ العصرية الدارجة: وهدن، ورهدن، وتربن، وسخمن، والولدنة، والحمرنة. انظر فقه اللغة المقارن ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٣) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٤٩.

اللفظ أم من آخره. ويمكن استشفاف بعض ما يفسر اللجوء إلى النون في جميع ذلك دون غيرها أنها الأداة التي تعين على مط الألفاظ وتمديدها من غير مساس بدلالتها المأخوذة من حروفها الأصلية الأساسية. وهي أيضًا الصوت المألوف الذي يحقق السكتات الخفيفة والوقفات اليسيرة في داخل العبارة، كما تقدم، مع الإبقاء على دلالات الكلمات على هيئتها كما هي.

ولعلنا بهذا نستطيع أن نصل بصورة أعمق إلى فهم تأكيد بعض السلف أهمية النون في جبر نقص بناء الكلمة. ذهب أبو القاسم الزجاجي مثلاً في التعليل لمجيء النون في آخر نحو "جوارٍ وغواشٍ" في حالي الرفع والجر - مما يكون من صيغ منتهى الجموع ناقصًا، أي: أن حقه ألا ينون؛ لأنه لا ينصرف، نكرةً ولا معرفةً - إلى «أن التنوين في هذا الجنس عِوَضٌ من نقصان البناء»(١). ويستدل على ذلك بأن هذا النوع لا يدخله التنوينُ في حال النصب؛ «لأنه حين تمَّ بناؤه رجع إلى أصله فسلم»(٢). ولذا يعد "جبر النقص" عند أبي القاسم أحدَ ثلاثة معانٍ رئيسة يدخل التنوين في الكلام لأجلها، أما المعنيان الآخران فهما: الانفصال، والتنكير(٣)، وسترد مناقشة هذين المعنيين بعد قليل.

وبالتأمل في الأسماء التي كان حقها أن تمنع من الصرف فلا يلحقها من آخرها التنوين، لكنها لقصرها وقلة حروفها تُصرف، نحو "هند ودعد ونوح ولوط.. إلخ" من الأسماء الثلاثية ساكنة الوسط، نستطيع أن نرى بوضوح - غير مسألة علاقة النون بخفة اللفظ كما يقول سيبويه - أن النون هنا جبرت النقص الملحوظ في الكلمة؛ لأنها بخلوها من النون مع قلة حروفها وسكون وسطها تصير أقل الأبنية، فلا يجبر قلتها غير النون؛ لأنها الحرف الذي لا تتغير بزيادته دلالة أصول البناء.

(١) الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ٩٧.

(٢) السابق ص ٩٨.

(٣) نفسه ص ٩٧ - ٩٩.

د ـ النون عَلَمٌ الحذف والاستغناء:

ذكر القدماء قسمًا من أقسام التنوين سموه بـ "تنوين العِوَض". ويُقصد بالعوض هنا الاستعاضة بالتنوين عن جزء من العبارة، حُذِف وعُوِّض عنه بالنون. فقد يعوض بالتنوين عن كلمة، ومن أمثلته عندهم التنوين اللاحق لـ "كل"، و"بعض". وقد يعوض بها عن أكثر من كلمة، أو عن جملة كاملة، ومنه التنوين في نحو "يومئذٍ، وحينئذٍ، وساعتئذٍ، وليلتئذٍ" وما شابهها. والمحذوفُ بعد "إذ" المعوَّض عنه بالنون جملةٌ بكاملها إما اسمية وإما فعلية. فالتقدير في قوله تعالى ﴿ يومئذٍ يَصَّدَّعون ﴾[1]: يومَ إذ ذاك كذلك يصَّدَّعون[2] وفي قوله تعالى ﴿ وأنتم حينئذٍ تنظرون ﴾[3] التقدير: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون. وقد يُعَوَّض بها عن جمل عدة، نحو قوله تعالى ﴿ يومئذٍ تحدث أخبارها ﴾[4] الأصل كما ذكر ابن يعيش: يوم إذ تزلزل الأرض زلزالها، وتخرج الأرض أثقالها، ويقول الإنسان مالها، فحذفت هذه الجمل الثلاث وناب التنوين منابها[5]. ويؤخذ من ذلك أن النون في هذه الحال من جهةٍ نابت عن جزء كبير من العبارة، هو جملة كاملة أو عدة جمل، ومن جهة ثانية استطاعت النون أنْ تُشعِرَ ـ وهي حرف واحد ـ بمجرد اقترانها بهذا النوع من الكلمات بدلالةٍ معينة واضحة، لا يحتاج السامع مع ظهورها إلى إيراد المستغنى عنه.

والنون في هذه الحال تحديداً تؤدي وظيفةً من الوظائف اللغوية التي تؤديها على وجه الخصوص الضمائر. ذلك أن الضمائر تنوب مناب التكرار في العبارة؛ فما

(١) من الآية ٤٣ من سورة الروم.

(٢) ينظر ابن جني: سر الصناعة ٢ / ٥٠٣ وما بعدها.

(٣) الآية ٨٤ من سورة الواقعة.

(٤) الآية ٤ من سورة الزلزلة.

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٩ / ٣٠.

سبق الكلام عنه في أول أجزاء العبارة يُشار إليه في آخرها بضمير، يكون عائده ما يشير الضمير إليه، بدلاً من إعادته بلفظه. فالضمائر إذاً إحدى وسائل الاختصار والإيجاز في العربية(١). وهذا ما تؤديه أيضًا نون العوض النائبة عن إعادة أجزاء سابقة من العبارة لا يُحتاج مع النون إلى إعادتها.

وقد يعوَّض بالنون عن حرف من الكلمة، ومثاله ما علل به النحاة تشديد النون في لغة من شدد نون "اللذان واللتان" فقال: اللذانّ واللتانّ، أي بزيادة نون أخرى على نون الكلمة؛ عوضًا عن الياء المحذوفة، وتشديد نون "هذان" و"هاتان" عوضًا عن الألف المحذوفة(٢). وكذا تعليل تنوين نحو "جوارٍ وغواشٍ" بأنه عوض عن الياء المحذوفة(٣). وقد يعوض بالنون عن الحركة، أو عن الحركة والتنوين، كما هو مذهب طائفة من النحويين في تعليل اقتران المثنى بالنون بأنها فيه عوض عما منع الاسم من الحركة والتنوين، ونسب هذا القول إلى سيبويه(٤). وكما هو مذهب بعضهم في عد تنوين نحو "مسلمات" تنوين عوض عن الفتحة التي كان يستحقها في حال النصب(٥). وواضح أن النون في هذه المواضع استعملت أيضًا لجبر النقص اللاحق للفظ على غرار ما سبق ذكره.

هـ- النون عَلَم الإعراب:

سبق أن التنوين يكون في الأسماء المعربة؛ تمييزًا لها عن المبنية من جهة، وعلامة

(١) قال العكبري: "وإنما جيء بالضمائر للاختصار وإزالة اللبس". اللباب ١ / ٤٧٤.

(٢) ينظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١١٥.

(٣) قيل في تنوين نحو جوار وغواش إنه عوض عن الياء المحذوفة وهو مذهب سيبويه ورجحه ابن مالك، وقيل إنه عوض عن حركة الياء وهو مذهب المبرد واختاره ابن الحاجب. ينظر الإربلي: جواهر الأدب ص ١٦٢-١٦٣.

(٤) ينظر ابن جني: علل التثنية ص ٥٩. ويرى ابن جني أن النون في المثنى تكون عوضًا عن الحركة والتنوين في نحو "رجلان"، وعن الحركة وحدها في نحو "الرجلان" وكذا "يا رجلان"، وعن التنوين وحده في نحو "غلاما زيد". ص ٨٠-٨٤. ويختار الأنباري التمثيل لما كانت النون فيه عوضًا عن التنوين بما فيه نون نحو "رحيان" وعصوان". انظر أسرار العربية ص ٦٩.

(٥) ينظر الرضي: شرح الكافية ١ / ٤٨.

على تمكنها وأصالتها في العربية، ولنفي نقص الإعراب فيها أو عدم اكتماله وتمامه من جهةٍ أخرى. وسمى النحاة هذا النوع من التنوين بتنوين الصرف، ويقال: تنوين التمكين والتمكُّن. فيدل عدم وجود النون على انتفاء أحد الأمرين: إما الإعراب بالكلية، وإما تمام التمكن. وقد لحظنا أن النون هنا تعد المثبتة لهوية اللفظ العربي والمؤكدة لأصالته.

و ـ النون عَلَم الانفصال والقطع:

يؤكِّد أبو القاسم السهيلي أن التنوين يلحق للدلالة على انفصال اللفظ عما بعده، فيقول: «التنوين فائدته التفرقة بين المنفصل والمتصل. فلا يدخل إلا علامة لانفصاله مما بعده. ولذلك يكثر في النكرات؛ لفرط احتياجها إلى التخصيص بالإضافة، فإذا لم تُضَفْ احتاجت إلى التنوين؛ تنبيهًا على أنها غير مضافة. ولا تكاد المعارف تحتاج إلى ذلك إلا فيما قلَّ من الكلام؛ لاستغنائها في أكثره عن زيادة تخصيص. وما لا يُتَصَوَّرُ فيه الإضافة بحالٍ ـ كالمضمر والمبهم ـ لا ينوَّن بحالٍ. وكذلك ما دخلته الألف واللام لا يحتاج إلى التنوين في شيء من الكلام. وهذه علة عدمه في الوقف؛ لأن الموقوف عليه لا يكون مضافًا إلى غيره، إذ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يوقف على بعض الاسم دون بعض»(١).

واستدل السهيلي على صحة اطراد إفادة التنوين انفصال اللفظ عما بعده بتوجيه أسباب الاستغناء عن التنوين فيما لا تنوين فيه على إرادة الانفصال في العبارة ورفع توهم الاتصال فيها. ومن ذلك مثلاً: توجيه تنوين العوض في "يومئذٍ، وحينئذٍ" على إرادة فصل "إذ" عن الجملة. واستدل بتنوين الترنم على إرادة الفصل بين شطور الأبيات في الإنشاد. ووجَّهَ عدم اشتمال غير المصروف (كالأعلام المؤنثة، والمعدول، والمزيد بحرفي الألف والنون، وصيغة منتهى الجموع، والمركب) على التنوين بعلل تتناسب إما مع إرادة المتكلم الإشعار بالاتصال، وإما

(١) السهيلي: نتائج الفكر ص ٨٧.

لأنَّ اللفظ مما لا يُخشى على المخاطب توهم الانفصال فيه، فيُستغنى فيه عن عَلَم الانفصال والقطع(١).

ويشهد لكون التنوين علمًا على القطع، وعلى اختتام العبارة بما فيه النون، أن النون لا تجامع الإضافة؛ لأنَّ الإضافة تقتضي عند الانتهاء من نطق المضاف ترقُّبَ المضاف إليه. ويشهد لذلك أيضًا أن بعض الظروف كـ "قبل وبعد" مثلاً يتعدَّى فيها الأمر مجرد تعاقب النون والإضافة إلى أبعد من ذلك، وهو عدم ورود التنوين في حال الإضافة المنوية، وأنها لا تأتي إلا حين قطع الإضافة ظاهرة ومنوية؛ ففي ترك التنوين إذًا دلالة على نية الإضافة(٢).

والمتتبع لأحكام الأسماء الستة، وما حار فيه القدماء من تلك الأحكام وأكثروا فيه الخلاف والمناقشة، يلحظ أن للنون بصورة خاصة في هذا الموضع آثاراً مهمة ينبغي التنبيه عليها، وتتصل تلك الآثار من جهاتٍ عدة بقضية الاتصال والانفصال التي نبه عليها السهيلي، كما تتصل بما أشير إليه في النون من جبر نقص الألفاظ. ذلك أنَّ هذه الأسماء الستة قصيرة؛ لأنها على حرفين، فتحتاج إلى جبرها بحرف ثالث. ولا يجبرها إلا التنوين في حال الإفراد وعدم الإضافة (أبٌ، أخٌ. .إلخ)، لكنها عند الإضافة تمس الحاجة إلى بيان اتصالها وعدم الوقف عليها، وهذا يلزم منه حذف علم الانفصال (النون)، فلا بد إذن من اقتراض ما يجبرها ويكون في الوقت نفسه صالحًا لقبول علامات الإعراب، فلما لم يوجد جيء بالحروف الثلاثة (الألف والياء والواو) الصالحة لأن تكون هي علامات إعراب كما تقبل أن تجبر النقص بعد أن كانت النون في حال حضورها الجابرة لنقص الأسماء الستة المبنية على حرفين. ونستنتج من ذلك -إضافة إلى دلالة النون على الانفصال-

(١) السهيلي: أمالي السهيلي ص ١٩-٣٩). وانظر له أيضًا: نتائج الفكر ص ٨٧.

(٢) ينظر الأشموني: شرح الأشموني على الألفية ١/ ٢٧٤-٢٧٦.

أولوية النون في هذه الكلمات وتقدمها على غيرها من الحروف؛ لأنه متى ما أمكن حضور النون عُدِل عن إعراب هذا النوع من الأسماء بالحروف، وعاد إلى طبيعته من الإعراب بالحركات. وفي ذلك دلالة واضحة على الأثر الفاعل للنون حضوراً وغياباً.

ز ـ النون عَلَم الإعمال والزمن:

يتضام مع دلالة وجود التنوين على الانفصال والقطع، ودلالة عدمه على الإضافة، كما أشير إلى ذلك قريباً، دلالةٌ مهمة أخرى هي تقريب الاسم من الفعل بإعماله عمل الفعل لفظاً في حال الوجود وانتفاء العمل في حال العدم. فـ "ضاربٌ زيداً" ينتصب فيه زيد على المفعولية بتنوين ضارب، في حين يجر بالإضافة في "ضاربُ زيدٍ" من غير تنوين. وتتحول أيضاً دلالة "ضارب" مع التنوين زمناً من الماضي إلى الحال والاستقبال. استشهد الكسائي بمسألة الدلالة الزمنية التي يضفيها التنوين في الكلمة وجوداً وعدماً على عِظم قدر النحو وأهمية تعلمه، إلى درجة أن فهم دلالة التنوين الوظيفية خاصة يتوقف عليه أمر حكمٍ شرعي حاسم من حيث صحة الحكم أو بطلانه، قال: اجتمعت وأبو يوسف عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: ما النحو؟ فقلت، وأردت أن أعلمه فضل النحو: ماذا تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال آخر: أنا قاتلٌ غلامَك، أيهما كنت تأخذ به. قال: آخذهما جميعاً. فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية، فاستحى. وقال: كيف ذلك؟ فقلت: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة؛ لأنه فعل ماضٍ. فأما الذي قال: أنا قاتلٌ غلامَك بلا إضافة، فإنه لا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد[1]. وقد لحظ بعض الباحثين أن تنوين اسم الفاعل وبقية الصفات في العربية «ظاهرة شكلية تختلف عن تنوين الأسماء. فهي ذات طابع متميز يجيز لاسم الفاعل وبقية

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر ٤ / ٢٤٣.

الصفات القيام بدور وظيفي يختلف عن دور الاسم في سياق الكلام»(١).

ح ـ النون عَلَم التنكير:

يلحق التنوين آخر الأسماء للدلالة على أن الاسم نكرة، فيعاقبُ التنوين ما به يتعرف الاسم، نحو الإضافة أو التعريف بالألف واللام، ولا تجتمع النون وأداة التعريف. ولأهمية تعاقب التعريف بأدواته المتعددة والتنوين جعل بعضُ علماء العربية الوظيفةَ الرئيسةَ الفارقةَ للتنوين، والمقدَّمة على غيرها من سائر الوظائف، دلالته على التنكير. بل لقد تطرَّف بعضُ المحدثين في إعلاء شأن دلالة التنوين على مجرد التنكير، فجزم إبراهيم مصطفى في "إحياء النحو" بأنْ لا معنى للتنوين غير إفادة التنكير. ومع أنه تتبع أقوال السهيلي في تعليل منع صرف الكلمات غير المصروفة بغير علل المنع التسع المشهورة عند النحاة، واقتفى أثره في استنباط علة كل نوع خالٍ من الصرف، من غير إشارة إلى ذلك، توصَّل إلى هذه النتيجة ـ أعني دلالة التنوين على مجرد التنكير ـ مخالفاً بذلك ما توصل إليه سلفه أبو القاسم. وجاء في باب الممنوع من الصرف بقاعدة في تنوين العلم «على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا، وهي: الأصل في العلم ألا يُنَوَّن. وللك في كل عَلَمٍ ألا تنونه. وإنما يجوز أن تُلْحِقَه التنوينَ إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه»(٢). وراح يثبت قاعدته التي صاغها بأدلة متعددة، سنجملها هنا؛ لأنها لا تخلو من أهميةٍ لما نحن فيه من الإشارة إلى قوة دلالة النون على التنكير. ومن أدلته ما يأتي:

١ ـ أن العلم إذا عُيِّن تمام التعيين لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يُردَفُ بكلمة "ابن"، مثل: عليّ بن أبي طالب.

(١) فاضل الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ص ٣٨.

(٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو ص ١٧٩.

٢ ـ قد يدخل التنوين في المعرفة؛ للإشارة إلى العموم وعدم التعيين، كما في "جاءني زيدٌ وزيدٌ آخر". وأحس العرب بعموم بعض الأعلام في بعض التراكيب، فأدخلوا عليها الألف واللام وأضافوها؛ إشارةً إلى عمومها، وقبلت التنوين للعموم المذكور.

٣ ـ لا يتفق إبراهيم مصطفى مع النحاة في جعل التأنيث سببًا لمنع الصرف، بل يرى أن الأكثر في الأعلام المؤنثة أن تكون أسماء بلدان، ففيها الصرف وعدمه. وإجازة النحاة صرفه بنية المذكر (المكان) وعدم صرفه بنية المؤنث (البقعة) يدل على ورود الوجهين.

٤ ـ ذهب إلى تأويل بعض الممنوع من الصرف للوصفية والعدل بإرادة المعرفة كـ "جُمَع"، وبعضه الآخر بإرادة القلة كـ "مثنى وثُلاث". ثم انتهى إلى أن حذف التنوين هنا يكون بقصد شيءٍ من التعريف.

٥ ـ في "أفعل" التفضيل مع "من" شيءٌ من التعريف.

٦ ـ تركُ التنوين في الكلمات التي تنتهي بألف التأنيث المقصورة ليس القصد منه غير الاحتفاظ بعلامة التأنيث.

وأورد الباحث أدلةً أخرى، هي في أصلها للسهيلي كما أشرنا إلى ذلك سابقًا(١). غير أن السهيلي استدل بها على إفادة التنوين القطع والانفصال، وهي تفيد في الاستشهاد للوجهين معًا، ولهذا عمد إبراهيم مصطفى إلى الإفادة منها في هذا السياق، وهي:

٧ ـ اشتراطُ عدمِ استعمال ما مُنع لأجل العلمية والعجمة نكرةً في العربية قبل وضعه علمًا يدل على لمح الأصل فيما ينون وما لا ينون؛ لأن التنوين عنده يدخل العلم للمح الأصل مثلما يمنع عنه للمح الأصل.

(١) قارن الإحياء ص ١٨٠ ـ ١٨٣ بما في الأمالي ص ٢٦ ـ ٣٩.

٨ ـ المركب المزجي المنقول أصلاً من لغة أخرى بقيت له صورة تأليفه، فليس له من أصلٍ كان منونًا قبل العلمية يمكن أن يُنَوَّنَ بعده لِلَمْحِه.

٩ ـ علة وزن الفعل ليس لها من تأويلٍ إلا أن الفعلَ الذي نقلت الأسماء منه محرومٌ من التنوين.

١٠ ـ اشتراط النحاة في المعدول من نحو "عُمَر وزُفَر" ألا يكون قد استُعمل نكرةً يدلُّ على أن سببَ المنع عدمُ وجود التنوين في الأصل؛ إذ لا أصلَ له منونًا.

هذا وقد وجدتُ من الدارسين مَنْ ينسب إلى برجشتراسر القولَ بأنَّ التنوين علامة للتعريف، على عكس ما قال به إبراهيم مصطفى(١). وبالرجوع إلى نص محاضراته وجدته يُثبت التنوين عَلَمًا على التنكير، فلم يخالف في ذلك. غير أنه قال في أثناء كلامه في المسألة: إن التنوين «ربما كان في الأصلِ علامةً للتعريف». وقال: إن «من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل أداةً للتعريف، ثم ضعف معناه المعرِّف، فقام مقامه الألف واللام، فصار التنوين علامة للتنكير». ذلك لأنه كان بصدد تفصيل تطور بعض الألفاظ. ثم قال: «ولو كان التنوين علامة للتنكير في الأصل لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جداً»(٢).

ومما يؤكد قوة دلالة التنوين على التنكير في مقابل التعريف أن المبنيات التي لا يلحقها التنوين في العادة يُجْتَلَب لها التنوين فيلحقها لمجرد الدلالة على أنها نكرة، وللتمييز بين حال تنكيرها وحال تعريفها. فلفظ "سيبويهِ" المبني على الكسر لمعيَّن مثلاً يدل لحاق التنوين آخره، أي: سيبويهٍ، على غير معين. وكذا أسماء الأفعال كـ "صهْ" تكون لسكوتٍ مقصود تعريفه، في حين تعني "صهٍ" سكوتًا غير معيَّن(٣)، وهكذا. وهذا الموضع هو ما سُمي التنوينُ فيه خاصة عند النحاة بتنوين التنكير.

(١) ينظر عوض جهاوي: ظاهرة التنوين ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٢) برجشتراسر: التطور النحوي ص ١١٩ ـ ١٢٠. وينظر بهامش ص ١٢٠ تعليق المترجم.

(٣) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٩/٢٩ ـ ٣٠.

ولست أوافق إبراهيم مصطفى في قصر دلالة النون على التنكير، ولا السهيلي في قصر دلالتها على الانفصال، مع الاعتراف بقوة دلالتها على الأمرين معًا، وعلى غيرهما ـ مما سبق ذكره ومما سيأتي ـ في الوقت نفسه أيضًا. ذلك أن التنوين وحدة صرفية (مورفيم) متعددة الدلالة، يعمِد المتكلمُ إلى الإتيان بها، معتمداً على ما اصطُلح في هذه الوحدة الصرفية على أدائه، في كل موضع مما ذكر أو سيُذكر. فلا موجب للاقتصار على دلالة دون أخرى. وبناء على ذلك لا أرى مانعًا من أن يعد تنوين نحو "مسلمات" مثلا تنوين مقابلة من جهة كونه يقابل نون "مسلمين" كما يقرر النحاة، وأن يعد في الوقت نفسه تنوين صرف من جهة كون الكلمة مصروفة(١)، وأن يعد تنوين تنكير من جهة كونه لا يجامع الإضافة أو التعريف بالألف واللام، وأن يعد دالا على انفصالها عما بعدها، وهكذا.

ط ـ النون عَلَم التوكيد:

مرَّ بنا في أثناء عرض اللواصق النونية نونا التوكيد اللتان تلحقان الفعل؛ لغرض إفادة التوكيد فيه، وهما النون الخفيفة الساكنة، والنون الثقيلة المشددة. ومرَّ بنا أيضًا النون الثقيلة معتمدةً على الهمزة قبلها فيما يُعرف بأداة التوكيد والنصب "إنَّ" وأختها "أنَّ"؛ لتوكيد مضمونِ الجملة. وهو ما يلفت النظر إلى الصلة الوثيقة بين صوت النون ومعنى التوكيد، وإلى لجوء المتكلمين بالعربية إلى النون هنا أيضًا لأداء هذا الدور الدلالي المهم.

ي ـ النون عَلَم الكثرة:

تقدم ذكر الألف والنون الزائدتين للدلالة على الكثرة في نحو لقمان، ونومان، وفضلان، وفرس عَدَوان: كثير العَدْو، وذئبٌ عَدَوان: كثير العُدوان. كما مرَّ بنا

(١) ذهب بعض علماء العربية إلى أن تنوين نحو "مسلمات" تنوين صرف، وهو رأي اشتهر بنسبته إلى علي ابن عيسى الربعي، واختاره الرضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٤٧، والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٤ / ٤٠٦.

أيضًا الجمع المزيد على بنية مفرده الأصلية ألفٌ ونون للدلالة على الكثرة؛ إذ هو أحد الأبنية المسماة بـ "جمع الكثرة" . ويمكن كذلك أن تُعَدَّ نونُ المثنى والجمع مما يشعر بالكثرة؛ لأن المثنى والجمع أزيد من الواحد على كل حال . ومن هذه الوجهة يمكن فهم كلام بعض النحاة في تعليل مجيء النون للجمع في مواضع خصت بها النون للدلالة على الجميع الذي هو أكثر من الواحد ، فمن ذلك الجمع في علة واحدة بين مجيء النون من أول المضارع إذا دل حصول الفعل من جماعة ، نحو نكتب ، نقرأ ، نذهب . .إلخ ، ومجيء النون دالة على الجمع في غير ذلك نحو جمع المذكر السالم مثلاً(١) .

ك ـ النون إشارة إلى الإناث :

لحظنا في أثناء الكلام على اتصال نون النسوة بالفعل، بوصفها لاصقة من لواصق الفعل تلحقه من آخره، أنها تأخذ من الأفعال جميع ما يسند إلى النسوة . فهي العلم الدال على الجنس في حال الإتيان بالأفعال في العبارة . كما لحظنا هناك أيضًا الصلة بين النون اللاحقة للفعل للدلالة على أنه مسند للإناث والنون المستعملة في ضمائر الإناث، غائباتٍ ومخاطباتٍ . ومعنى ذلك أن اللغة ربطت بين المعنى الأنوثي والنون في حال وجودها في مقابل المعنى الذكوري في حال الخلو منها .

(٨)

تداخلات في تصور النون :

ليس غريبًا أن يؤدي ورود النون بكثرة في الألفاظ إلى أن تتزاحم صور ورودها في أذهان المتكلمين، بحيث تطغى صورة على صورٍ وأحوالٍ أخرى، فيتوهم المتكلم في بعض المواضع أن حالاً ما للنون هي الحال الأخرى . وليس بالغريب أيضًا أن يسري الوهم في تمييز حال من أحوال النون عن غيرها على أذهان المشتغلين

(١) ينظر العكبري: اللباب ٢ / ٢٤ .

بالتحليل اللغوي للألفاظ والتراكيب من أهل العلم والدارسين، قديمًا أو حديثًا على السواء.

حار بعض علماء العربية مثلاً في كلمة "معَ" حين تنون، فتصير: "معًا". إذ لحظ بعضهم هنا أن "معًا" لا يمكن أن تكون هي "مع" الثنائية منونةً؛ لأنها على هذا الاعتبار ينبغي أن تكون في حال الرفع: "معٌ"، وفي حال الجر: "معٍ"، ولم يرد عن العرب مثل ذلك، بل قالوا: "الزيدان معًا" بالفتح والتنوين. ولذلك ذهب فريقٌ منهم إلى أنها في حال التنوين ثلاثية كـ "فتى"، وفي حال عدم التنوين ثنائية كـ "يد"، وهو مذهب يونس والأخفش، وأيدهما ابن مالك[١]. وقد استقصى البحث في هذه الكلمة مفردة ومضافة - لهذا الإشكال - عددٌ من المعاصرين، من بينهم عباس حسن في (النحو الوافي)[٢]، والدكتور رياض الخوام في كتاب ("مع" في الدرس النحوي)، الذي أفاض في تفصيل هذه المسألة، وسأكتفي - اختصارًا - بالإحالة إلى الصفحات المطولة في هذا الشأن في بحثه[٣]. غير أنَّ ما ينبغي التنبيه عليه هنا، ويتصل بما نحن فيه، أنَّ النون حين حضرت في إحدى صور استعمال اللفظة كان على النحاة أن يجدوا تصوُّرًا واضحًا لما استقر في ذهن المتكلم عنها في هذه الحال، مقارنةً مع تصوره للفظة نفسها في الأحوال والمواضع الأخرى التي تخلو فيها من النون. ذلك لأن النون خاصة يؤتى بها في نهايات الألفاظ وحدة صرفية لأداء وظائف لغوية مستقرة في أذهان أصحاب اللغة، سبق التنويه عنها، فلا مفر إذن من ظهور الإشكال حين يستتبع ظهورها في حالٍ ما شذوذًا أو خروجًا عن المألوف، أو حين تصير بها اللفظة ليست على القياس المطرد فيها من غير نون.

(١) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل ٢/٢٢٩، ٢٣٩.

(٢) ينظر عباس حسن: النحو الوافي ٣/١٢٩ فما بعدها.

(٣) رياض الخوام: "مع" في الدرس النحوي ص ٥١ - ٨٤.

ونجد هذه المسألة ماثلةً مرة أخرى مع لفظة أخرى هي "لَدُنْ" . إذ إنَّ إحدى اللغات الواردة عن العرب فيها "لَدَنْ" بفتح الدال، وهو الأمر الذي أثار إشكالاً في تصور النحاة حقيقة اللفظة بين كونها ثنائية منونة (أي: لَداً) وكونها ثلاثية (أي: لَدَنْ) . وهذا الأمر عني بمناقشته بالتفصيل أيضاً الدكتور الخوام في دراسةٍ خصَّ بها "لدن ولدى"(١) . وتطرَّق الباحثُ في دراسته إلى رسم الكلمة بالتنوين في مصادر النحو الأصول كبعض نسخ كتاب سيبويه، وتسهيل ابن مالك . غير أن ما لم أجده في دراسته ـ وأظنه أنا أقرب إلى الصواب ـ أن اللفظة تحتمل أن تكون "لدى" منونةً؛ فيصح لذلك أن تُرسَمَ (لَدًى) كفتًى مثلاً . ويؤنس بقرب ذلك أن الباحث أشار إلى أن الفيروزآبادي مثَّلَ لها في القاموس بقفا(٢) . على أننا مع ذلك ما نلبث أن نلمح في هذه القضية بعض مظاهر التداخل في التصور بين التنوين بوصفه منفصلاً عن الكلمة والنون بوصفها أحد مكونات اللفظ المتصلة به، أصليةً أو زائدة .

إن مما يؤكد التداخل في أذهان المتكلمين بالعربية هنا بين الصوت بوصفه الوحدة الصرفية المؤدية معنى تركيبيًا (التنوين) والصوت بوصفه أحد مكونات اللفظ (النون)، أنَّ العرب نصبوا لفظ "غدوة" بعد "لدن" ؛ لأن سيبويه يقرر أن علة النصب عند من نَصَبَ بها « كأنه ألحقَ التنوينَ في لغة من قال: "لَدُ"، وذلك قولك: لَدُن غدوةً »(٣) . وهذا الأمر يؤكده أيضًا ابن جني، فيقول: « شبهوا النون في "لدن" بالتنوين في "ضارب"، فنصبوا "غدوةً" ؛ تشبيهًا بالمميز نحو "عندي راقودٌ خلاً، وجبةٌ صوفًا"، والمفعول في نحو "هذا ضاربٌ زيدًا، وقاتلٌ بكرًا" . ووجهُ الشبه بينهما اختلافُ حركة الدال قبل النون؛ وذلك لأنه يقال: لَدُن، ولَدَن، بضم

(١) رياض الخوام: "لدن ولدى" بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية ص ٨ ـ ١٠ .

(٢) السابق ص ٨، ١٠ . وينظر الفيروزآبادي، القاموس المحيط (مادة: لدن) .

(٣) سيبويه: الكتاب ١ / ٢١٠ .

الدال وفتحها، فلما اختلفت الحركتان قبل النون شابهت النونُ التنوينَ. وشابهت الحركتان قبلها باختلافهما حركات الإعراب في نحو "هذا ضاربٌ زيداً، ورأيتُ ضاربًا زيداً"؛ لأنهم قد حذفوا النون فقالوا: لَدُ غدوةً، كما يحذف التنوين تارةً ويثبت أخرى، فلما أشبهت النونُ التنوينَ من حيث ذكرنا انتصبت "غدوةً" تشبيهًا بالمفعول»[١].

ولم يقتصر أمر التداخل بين حالين للنون على ما تقدَّم ذكرُه من تداخل بين كونها من بنية اللفظ وكونها تنوينًا زائدًا يراد به معنى تركيبيًا معيّنًا، بل تشابكت التصورات أيضًا بين الحالين المذكورتين وحال نون أخرى هي نون التوكيد الخفيفة. إذ يَلحظ على سبيل المثال إمامُ النحاة سيبويه، عند تعليله لفتح دال "لدن"، شبهًا في ذهن المتكلم بالعربية بين "لَدَنْ غدوةً" و"اضربَنْ زيداً"، من حيث إن من فتَحَ «كأنه أسكن الدال ثم فتحها، كما قال "اضربَنْ زيداً"، ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة»[٢]. ولا يخفى على المتتبع لكتب النحاة كثرة إيراد وجوه الشبه بين التنوين ونون التوكيد الخفيفة في مواضع لا تكاد تحصى من مؤلفاتهم[٣]. وهذه المسألة يشبهها أيضًا من بعض الوجوه تزاحم نونين أو أكثر ترد جميعًا على اللفظ، فحين تحذف إحداها يخفى أي النونات حذف وأيها أبقي. من ذلك مثلا ما ذكره ابن هشام في ﴿ تأمروني ﴾[٤] بنون واحدة، فقيل الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية[٥].

ومن قبيل الألفاظ المذكورة لفظُ "كأيِّنْ" الذي يفضي ظاهره بالضرورة إلى

(١) ابن جني: سر الصناعة ٢/٥٤٢.

(٢) سيبويه: الكتاب ١/٢١٠.

(٣) ينظر مثلا: سيبويه: الكتاب ٣/٥٢١، وابن يعيش: شرح المفصل ٩/٤٣، والخوام: لدن ولدى ص ٩، ١٥، ١٧، ١٨.

(٤) من الآية ٦٤ من سورة الزمر.

(٥) ابن هشام: المغني ٤٥٠.

اللبس؛ إذ تؤدي صورته إلى التردد بين كونه لفظًا مرتجلاً مستقلاً بنفسه وكونه الأداة المعروفة (أي) منونةً مسبوقةً بحرف التشبيه "الكاف". يقول ابن فارس: «سمعت بعض أهل العربية يقول: ما أعلم كلمةً يثبت فيها التنوين خطًا غير هذه»(١). ويزيد من قدر الاضطراب والحيرة هنا أن الأداة "أي" متعددة صور الورود والاستعمال شكلا ومضمونًا. أما من حيث الشكل فمع أنها ترد مبنية تعرب كذلك (أي: تنون)، وأما من حيث المضمون فإنها تأتي في الخبر والطلب، استفهامية وموصولة ووصلة للنداء ونحو ذلك. ونجد في الوقت نفسه أنَّ لـ "كأين" خصوصيتها؛ إذ تؤدي دلاليًا معنى خاصًا، وترد تركيبيًا متبوعة بحرف الجر "من" في الغالب.

ولعلَّ من أوضح صور التداخل الموصوفة آنفًا ويحسن ذكره هنا ما نراه دومًا من الالتباس بين "إذًا" و"إذن"، ولا سيما في تحديد أي الرسمين صحيح، وكذا الحال التي يصلح لها على وجه التحديد أحد الرسمين ولا يصلح الآخر. وهو التباسٌ لا يكاد ينجو منه أحد من مستعملي العربية، حتى أهل الاختصاص منهم. ولهذا النوع من اللبس مستويات عدة، أدناها استشكال غير المتخصصين الفصل بين أحوال رسم الكلمة بالتنوين ورسمها بالنون، أما أعلاها فهو ما يُعنى به أهل الاختصاص من تعيين الحدود الدقيقة بين ماهية الكلمة في كل حال. لان ما قبل النون الساكنة ينبغي تعيينه بالضبط الدقيق في كل حال على حدة، غير أن الصعوبة تكمن في أنَّ تصوُّر ماهية النون الساكنة هو الفيصل في تعيين ماهية ما قبلها. ولهذا يحتمل ما قبل النون أن يكون حينًا "إذا" منونة وحينًا أداة ثلاثية مبنية على حرف النون في ضمن بنيتها، وتحتمل أن تكون اسمًا وأن تكون حرفًا، وتحتمل أن تكون مركبة كما تحتمل البساطة، وهكذا. وفي كل حال لا بد من وجود مسوغات قوية ترجّح اعتبارًا على آخر، وتبعًا لذلك تتبلور في الأذهان

(١) ابن فارس: الصاحبي ٢٤٨.

بوضوح وجلاء حال النون. ومن أجل ذلك لم يغفل النحاة عن بحث هذه المسألة، فذكروا مواضع رسمها بالنون ومواضع رسمها بالتنوين، كما ذكروا أن الخلاف في الكتابة تابعٌ للخلاف في تصور أصل الكلمة(١).

ومن بين صور الالتباس الشائعة في النون نطقًا وكتابةً التباسُ الميم المشددة في "إمّا" بالنون الساكنة المدغمة في الميم في "إنْ ما"، وكذلك "أمّا" و"أنْ ما"، و"إلا" و"إنْ لا"، و"ألا" و"أنْ لا". إذ كثيراً ما تتداخل الصور المذكورة المختلفة في أذهان المتكلمين، وكذا في أذهان الكاتبين وبعض الدارسين. ومن مظاهر ذلك أنَّ "إن ما" التي هي "إنْ" الشرطية داخلةً على "ما" كتبت في المصاحف "إما" في نحو قول الله تعالى ﴿ فإما ترين ﴾(٢)، ويتضح كونها إن الشرطية من السياق ومن اقترانها بنون التوكيد، لكنها عند عدم وضوح السياق وتعيينه تتداخل مع إما المشددة الميم. وقد نبه على هذا الاشتباه والتداخل المرادي حيث قال بعد أن فصل القول في "إما": «وتشتبه بلفظ "إما" المتقدمة "إما" المركبة من "إن" الشرطية و"ما" الزائدة، نحو ﴿ وإما تخافنَّ من قوم خيانةً ﴾»(٣). ونبه ابن هشام على أن "أمّا" التي في قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر   فإن قومي لم تأكلهم الضبع

ليست "أمّا" المضعّفة الميم، بل هي "أن" المصدرية و"ما" الزائدة(٤). كما نبه في موضع آخر عند حديثه عن "ألا" المشددة على أن "ألا" التي في قوله تعالى ﴿ ألا تعلوا علي ﴾(٥) ليست من أقسام "ألا" بل هي "أن" الناصبة و"لا" النافية،

(١) ينظر في هذه المسألة مثلا: شرح الأشموني على الألفية وبهامشه حاشية الصبان ٣/٢١٧-٢١٨.

(٢) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٣) المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٣٥.

(٤) ابن هشام: المغني ص ٨٤.

(٥) من الآية ٣١ من سورة النمل.

أو "أن" المفسرة أو المخففة من الثقيلة و"لا" الناهية[١]. وفي "إن لا" و"إلا" نلحظ ابتداءً أن أداة الاستثناء "إلا" نفسها التي تبدو في الظاهر أداة مستقلة غير ملتبسة بغيرها لم تخل في تحليل القدماء من اشتمام كونها "إن" و"إلا" وهو مذهب الفراء[٢]. وبسبب هذا النوع من الاشتباه نبه غير واحد منهم على أن "إلا" في نحو قوله تعالى ﴿إلا تفعلوه تكن فتنة﴾[٣] - مع وضوح سياق المعنى في الآية - مركبة من "إن" و"لا" وليست "إلا" وحدها كما يوحي بذلك رسمها[٤].

ونقل بعض علماء العربية اشتباهًا عند بعض العرب بين ما فيه النون أصلية وزائدة. حكى أبو العلاء المعري - نقلا عن الفراء - أن العرب يشبهون النون الأصلية بالزائدة، يقولون: مررتُ بطحّانَ، أي يمنعه من الصرف؛ تداخلا بين ما نونه أصلية على زنة "فعَّال" كهذا وما فيه ألف ونون زائدة على زنة "فعلان"[٥]. ومن ذلك قول الشاعر:

أتت بركات الأرض من كل وجهةٍ وأصبح غصن العيش فينانَ أخضرا

نستطيع في ضوء ما تقدم أن ننظر إلى صنيع كُتَّاب المصاحف وعلماء الوقف والائتناف من زوايا مختلفة، لعل من أهمها زاوية التشابه بين عدة صور تحتملها النون، منها التي تكون من بنية اللفظ أو تكون مخالطةً لبنيتها ولها صور عدة، ومنها ما هو زائد عليها وله صور عدة أيضًا. وينبغي أن نعي أن الخلاف في مواضع الوقف، ومن ذلك الوقف على الكلمة بالنون أو بالألف مثلا، لا ينفك عن الخلاف في تصور حدود بنية الكلمة الأصلية وزوائدها.

(١) ابن هشام: المغني ص ١٠٣.

(٢) ينظر الرماني: معاني الحروف ص ١٢٦.

(٣) من الآية ٧٣ من سورة الأنفال.

(٤) ينظر المرادي: الجنى الداني ص ٥٢١-٥٢٢.

(٥) المعري: عبث الوليد ص ١١١.

إن من الضروري بمكان أن تتداخل صور النون في نهايات الكلمات والعبارات، بل نستطيع أن نؤكد أن الطبيعي غير المستنكر هو أن تتشابك صور النهايات النونية إلى حد الاختلاط والغموض والالتباس على النحو الذي فصلناه فيما سبق، لا أن تكون واضحة جلية. والسبب في ذلك هو أن العربية أَلِفت إقحامَ النون في خواتم الكلمات لأداء المعاني الثرية المتنوعة؛ فلابد أن يلتبس ما كانت النون في بنيته أصلا وما أقحمت فيه لغرض، ولا مفر أيضًا من أن تلتبس الأغراض التي أُقحم الصوت النوني للتعبير عنها بعضها ببعض. ومن جهة أخرى كان لا مفر من التباس الأشكال الكتابية التي اختيرت لتمثيل النون في بعض الأحوال وتُباين أشكالاً اختيرت لتمثيلها في أحوال مختلفة أخرى. فالتنوين اختير لتمثيله تكرار الحركة التي هي في أصلها تعبر عن الحالة الإعرابية، والنون اختيرت لها صورة الحرف، فاختلط هذا بذاك حين اختلط تصور ماهية الكلمة.

(٩)

خاتـمة:

رأينا على مدى الصفحات الماضية سعة دخول حرف النون في ألفاظ العربية، وكثرة اعتماد اللغة على هذا الصوت في أداء المعاني الكثيرة. فهو علامة للتمكن والصرف والإعراب والخفة، ودليل من أهم أدلة انتساب اللفظ للعربية وأصالته فيها، ووحدة صرفية دالة على التنكير، وعلى الانفصال والقطع، وعلى الإعمال والزمن، وعلى الحذف والاستغناء، ووسيلة الأداء المقطعي، وعَلَم على التوكيد، والكثرة، والتأنيث، وقرينة التطريب والتغني، وأداة جبر نقص الألفاظ. وهو لاصقة أو جزء من لاصقة في كثير من الألفاظ، فيكون تارة علامة إعراب وجوداً وعلامة إعراب عدمًا، وتارة لوقاية الفعل من الكسر، وتارة لبناء صيغة صرفية دالة على معنى أو لبناء جزء منها، وتارة ضميراً مستقلا أو لبناء جزء من ضمير. وهو أيضًا

يدخل في بنية ألفاظ اللغة أصلاً فاء وعيناً ولاماً بكثرة لافتة، ويكون بدلاً، وزائداً شبيهاً بحروف المد لا تمتنع زيادته في موضع من مواضع الكلمة، وشبيهاً بالمد أيضاً بما فيه من غنة واستطالة، أي: بخصائصه الذاتية حتى إنه يقبل الامتزاج بالأصوات الأخرى وتتغير صفاته ومخرجه بتغير الأصوات المقترنة به. وهو مما تنتهي به كلمات العربية حتى قيل: إنه صوت يحسن السكوت عليه في العربية. وهو أيضاً ـ لتنوع وجوه دخوله على الألفاظ تنوعاً ثرياً، مع اختلاف دلالة كل وجه عن غيره ـ تتزاحم هذه الوجوه في أذهان المتكلمين، كما تتزاحم في أذهان المحللين اللغويين، حتى ليلتبس وجهٌ منها أو أكثر بغيره. ومنبع ذلك كما لا يخفى اعتمادُ اللغة على هذا الحرف في مواضع كثيرة لأغراض كثيرة أيضاً. وذلك أمر لا شك لم يحظ به حرف هجائي آخر، حتى أشْيَع الحروف أو أكثرها دوراناً في بنية الألفاظ. أفلا يمكن بعد هذا أن نزعم أن العربية لغة النون؟

المصادر والمراجع

* الإربلي، علاء الدين. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

* الأزهري، خالد. التصريح بمضمون التوضيح، دار الفكر.

* الإستراباذي، الرضي. شرح الكافية، تحقيق الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، سنة ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

- شرح الشافية. تحقيق محمد نور الزفزاف وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٢هـ.

* الإشبيلي، ابن عصفور. الممتع في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ط ١، بيروت: دار المعرفة، سنة ١٤٠٧هـ.

- ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط ١، دار الأندلس، سنة ١٩٨٠م.

* الأشموني، شرح الألفية وبهامشه حاشية الصبان، ترتيب مصطفى أحمد، دار الفكر.

* الأنباري، أبو البركات. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤١٣هـ.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

* الأنصاري، ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الدكتور مازن المبارك وزميله، ط ٦، بيروت: دار الفكر، سنة ١٩٨٥م.

* أنيس، إبراهيم. اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف بمصر.

* الباقولي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، ط ١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

* برجشتراسر، التطور النحوي، إخراج الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، سنة ١٤٠٢هـ.

* بشر، كمال محمد. علم اللغة العام ـ الأصوات، القاهرة: دار المعارف، سنة ١٩٨٦م.

* التوني، مصطفى زكي. النون في اللغة العربية ـ دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم، الحولية السابعة عشرة، ١٤١٦-١٤١٧هـ، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت.

* ابن الجزري، التمهيد في علم التجويد. تحقيق علي حسين البواب، ط ١، الرياض: مكتبة المعارف، سنة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

ـ النشر في القراءات العشر. إشراف علي الضباع. بيروت: دار الكتب العلمية.

* ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ٣، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٤٠٨هـ.

ـ سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، ط ١، دمشق: دار القلم، سنة ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

ـ علل التثنية، تحقيق الدكتور صبح التميمي، ط ١، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، سنة ١٩٩٢م.

* جهاوي، عوض المرسي. ظاهرة التنوين في اللغة العربية ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.

* ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد عثمان، ط ١، المطبعة المكية، سنة ١٤١٥هـ.

* الحريري، مقامات الحريري بشرح الشريشي، دار الكتب العلمية.
* حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء: دار الثقافة، سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
* حسن، عباس. النحو الوافي، ط ٩، القاهرة: دار المعارف.
* الحموي، تقي الدين أبو بكر. خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق عصام شعيتو، ط ١، بيروت: دار ومكتبة الهلال، سنة ١٩٨٧م.
* الخوام، رياض حسن. "لدن ولدى" بين الثنائية والثلاثية وأحكامهما النحوية، ط ١، بيروت: المكتبة العصرية، سنة ١٤٢٢هـ.
- "مع" في الدرس النحوي، ط ١، بيروت: المكتبة العصرية، سنة ١٤٢٢هـ.
* الخولي، محمد علي. الأصوات اللغوية، ط ١، الرياض: مكتبة الخريجي، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
* الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. معاني الحروف، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، ط ٢، مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، سنة ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
* الزبيدي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، ط ١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، سنة ١٤٠٧هـ.
* الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف. تحقيق د. هدى محمود قراعة، ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
* الساقي، فاضل مصطفى. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة: مكتبة الخانجي، سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
* السامرائي، إبراهيم. فقه اللغة المقارن، ط ٤، بيروت: دار العلم للملايين، سنة ١٩٨٧م.
* السخاوي، علم الدين. سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، ط ٢، بيروت: دار صادر، سنة ١٤٠٥هـ.

* ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد المحسن الفتلي، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ.

* السهيلي، أبو القاسم. أمالي السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، ط ١، مطبعة السعادة، سنة ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م (ص ١٩ - ٣٩).

- نتائج الفكر في النحو، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للتوزيع والنشر.

* سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب.

* ابن سيده، المخصص، تصحيح مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي ببيروت، ط ١، سنة ١٤١٧هـ.

* السيرافي: ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق الدكتور عوض القوزي، ط ٢، مطابع دار المعارف، سنة ١٤١٢هـ (ص ٤٦ - ٤٧).

* السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. الإتقان في علوم القرآن، بيروت: عالم الكتب.

- الأشباه والنظائر، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٦هـ.

- الدر المنثور، بيروت، دار الفكر، سنة ١٩٩٣م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٤٢١هـ.

* شاهين، عبد الصبور. في التطور اللغوي، ط ٢، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

* الشوكاني، محمد بن علي. فتح القدير، بيروت: دار الفكر.

* الصفاقسي، علي بن محمد. تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

* صلاح، شعبان. موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع، ط ٢، نشر دار الثقافة العربية، سنة ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

* ظاظا، حسن. كلام العرب ط ٢، دمشق: دار القلم، وبيروت: الدار الشامية، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

* عباس، حسن. خصائص الحروف العربية ومعانيها، ط ١، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، سنة ١٩٩٨م.

* عبد الكريم، صبحي عبد الحميد محمد. النون وأحوالها في لغة العرب، ط ١، القاهرة: مطبعة الأمانة، سنة ١٩٨٦م.

* العشائر، محمد بن محمد بن أبي اللطف. الموضح المبين لأقسام التنوين، تحقيق محمد عامر حسن، القاهرة: مكتبة الصفا.

* عضيمة، محمد عبد الخالق. المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث.

* ابن عقيل، بهاء الدين. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار اللغات ١/١١٥.

* العكبري، أبو البقاء. التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ط ٢، دمشق: دار الفكر، سنة ١٤١٦هـ.

* علوية، نعيم. بحوث لسانية بين نحو اللسان ونحو الفكر، ط١، دار الطليعة، سنة ١٩٩٥م.

* عمايرة، إسماعيل أحمد. بحوث في الاستشراق واللغة، ط ١، عمّان: دار البشير، سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

* عمر، أحمد مختار عمر. دراسة الصوت اللغوي، القاهرة: عالم الكتب، سنة ١٤١١هـ/١٩٩١م.

* العمري، محمد أحمد. خصائص لغة تميم، رسالة ماجستير بكلية الشريعة بمكة المكرمة، سنة ١٣٩٦هـ.

* الغذامي، عبد الله محمد. النقد الثقافي ـ قراءة في الأنساق الثقافية العربية، ط ١، الدار البيضاء وبيروت: المركز الثقافي العربي، سنة ٢٠٠٠م.

* ابن فارس، أبو الحسين أحمد. الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

* الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، دار الفكر.

* القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، ط ٢، القاهرة: دار الشعب، سنة ١٣٧٢هـ.

* ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الفكر.

* ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير)، بيروت: دار الفكر، سنة ١٤٠١هـ.

* كشك، أحمد. اللغة والكلام أبحاث في التداخل والتقريب، مكتبة النهضة المصرية.

* ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وزميله، ط ١، دار هجر، سنة ١٤١٠هـ.

* المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب.

* المرادي، الحسن بن قاسم. الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة وزميله، ط ٢، بيروت: دار الآفاق الجديدة، سنة ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

* مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، ط ٢ ،القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، سنة ١٤١٣هـ.

* المعري، أبو العلاء. عبث الوليد، تعليق محمد عبد الله المدني، ط ٣، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م (ص ١١١).

* ابن منظور، لسان العرب، ط ١، بيروت: دار صادر، سنة ١٤١٠هـ.

* يعقوب، إميل. الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي، ط ١، بيروت: دار الجيل، سنة ١٤١٣هـ.

* ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، عالم الكتب.

- شرح الملوكي، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ١، حلب: المكتبة العربية، سنة ١٣٩٣هـ.